

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تحليل مؤشرات الإخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق
دراسة ميدانية في مفتشية الضرائب إشبيليا بالمسيلة خلال السنوات
2022-2019

تحت إشراف:

د. وهي بوعلام

من إعداد الطلبة:

- باي راقد صفاء

- غضبان نسرين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زواق الحواس	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	رئيسا
د. وهي بوعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مشرفا ومقررا
بلواضح الجيلالي	محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة -	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024





شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على اتمام هذا العمل وعلمنا ما لم نكن نعلم أما

بعد "

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لأستاذ المشرف {دكتور وهي بوعلام} الذي نكن له كل الاحترام والتقدير على قبوله الاشراف على هذا البحث، وعن سخائه بإرشاداته وتوجيهاته وبنصائحه القيمة وبصبره علينا.

كما نتوجه بالشكر والعرفان للسيد طبي رابح إطار بمفتشية الضرائب الذي لم ييخل علينا بالتوجيهات والملاحظات خاصة في الجانب التطبيقي وجزيل الشكر الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد والى كل أساتذة قسم علوم

المحاسبة والمالية.

إهداء

نحمد الله كثيرا فبنعمته تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

وإلى من سهرت الليالي أُمي الغالية

وإلى من علمني ان الدنيا كفاح وأن العلم والمعرفة سلاحها إلى

من أوصلني إلى هنا أبي سندي

إلى من هم منبع للأخاء. أخوتي وأخواتي

,

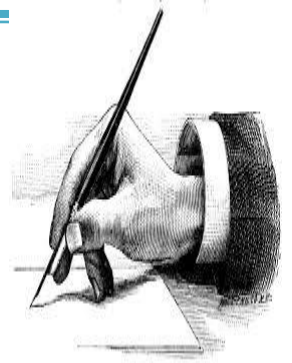
إهداء

الى من صنع شقائه سعادتي واحتمل من أجلي كل عناء وإلى الذي
يتقدم عزما ويتدفق حلما ويفيض كرما وينساب سماحة ويتلفظ
حكمة إلى الذي أنجب فربي وطلب فلي والذي سيبقى عظيما دائما
إلى أبي الغالي حفظه الله.

الى منبع الحنان إلى من جعلت الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة
الى اخوتي وأخواتي الذين قاسموني احلامي ووقفوا إلى جانبي و
ساعدوني، حفظهم الله وأعزهم.

إلى كل الأصدقاء والأحباب

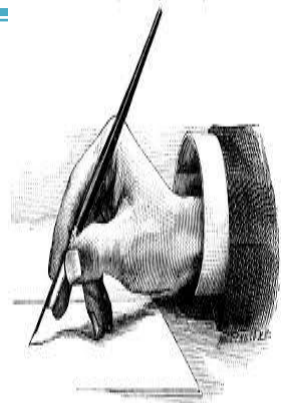
فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
-	الشكر والعرهان.....
-	إهداء.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال.....
أ- ز	مقدمة.....
الفصل الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية ومؤشرات الإخضاع	
06	تمهيد.....
07	المبحث الأول: تقديم الرقابة الجبائية
07	المطلب الأول: عموميات حول الجبائية
09	المطلب الثاني: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها
12	المطلب الثالث: أسباب إجراء الرقابة الجبائية ومبادئها
15	المطلب الرابع: أشكال الرقابة الجبائية
19	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية على الوثائق
19	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية على الوثائق وأهدافها
24	المطلب الثاني: محتوى ومجال تطبيق الرقابة الجبائية على الوثائق
25	المطلب الثالث: نطاق الرقابة الجبائية على أساس الوثائق CSP
28	المطلب الرابع: خطوات وكيفية استخدام الرقابة الجبائية على الوثائق
33	المطلب الخامس: مؤشرات الإخضاع الرقابة الجبائية على الوثائق
37	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب " إشبيليا" المسيلة	
39	تمهيد.....
40	المبحث الأول: نظرة عامة حول مفتشية الضرائب المسيلة (بإشبيليا)

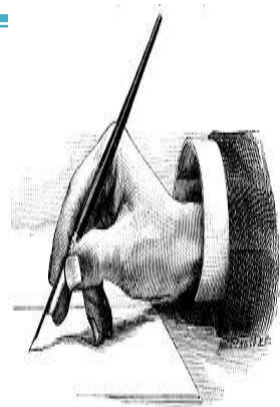
40	المطلب الأول: تعريف ونشأة المفتشية الضرائب
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب بإشبيليا
43	المطلب الثالث: أهداف مفتشية الضرائب
44	المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمديرية الضرائب ومفتشية اشبيليا لسنوات 2019-2022
44	المطلب الاول: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق (CSP) على مستوى المديرية للسنوات من 2019 الى 2022
46	المطلب الثاني: تحليل النتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب إشبيليا خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022
48	المبحث الثالث: دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق لمفتشية الضرائب
48	المطلب الأول: الحالة الأولى (نشاط صيدلة) مؤشر الاخضاع "دراسة الأعباء"
51	المطلب الثاني: الحالة الثانية (نشاط تجارة بالجملة) مؤشر الاخضاع (مشتريات غير مصرح بها)
54	المطلب الثالث: الحالة الثالثة (نشاط تعبئة رصيد هاتف) مؤشر الاخضاع "تحقيق مبيعات غير المصرح لها"
56	خلاصة الفصل.....
58	الخاتمة.....
60	قائمة المراجع والمصادر.....
-	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول



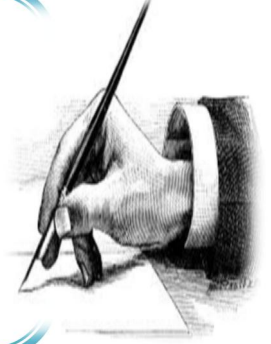
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	اختلاف الرقابة الجبائية عن الوثائق على باقي أنواع الرقابة	01
44	نتائج الرقابة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم (CSP)	03
46	النتائج الرقابة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم بمفتشية الضرائب إشبيليا خلال الفترة الممتدة من 2019 الى 2022	04
50	نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق السنة 2023	05
55	نتائج الرقابة الجبائية عن الوثائق لسنة 2017-2018-2019	06

فهرس الأشكال



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
18	أشكال الرقابة الجبائية	01
22	أهداف الرقابة الجبائية على أساس الوثائق.	02
32	خطوات اجراء الرقابة الجبائية على الوثائق	03
42	يوضح مفتشية الضرائب بإشبيليا (المسيلة)	04
45	نسبة الرقابة لمختلف الضرائب والرسوم	05
47	تغيرات مبلغ الحقوق في السنوات 2019، 2020، 2021، 2022	06

مقدمة



مقدمة:

يعد النظام الضريبي الجزائري نظاما ذو طابع تصريحي، حيث منح المشرع الجزائري المكلف بالضريبة الحرية النسبية في التصريح بمجمل مداخيله ومنح الإدارة الجبائية حق الرقابة الجبائية حيث تعتبر الرقابة الجبائية الأداة القانونية للمحافظة على الأموال العامة وتوفير الإيرادات اللازمة للخزينة العمومية، من خلال كشف الأخطاء والمخالفات ومنع الغش والاحتيايل والتهرب الضريبي والتأكد من صدق وصحة تصريحات المكلف مما يساهم في عملية الامتثال الضريبي وتتعدد أشكال الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري من الرقابة الجبائية العامة إلى رقابة جبائية معمقة.

ومن أشكال الرقابة الجبائية العامة، الرقابة الجبائية على الوثائق التي تقوم بها الإدارة الجبائية لفحص الوثائق والسجلات لضمان التزام المكلفين بقواعد القانون الجبائي ، كما أن إدراج المكلفين للرقابة الجبائية على الوثائق يعتمد على عدة مؤشرات إخضاع لعل أهمها:

- عناصر عدم الامتثال للالتزامات التصريح والدفع.
- المؤونات التي تبدو مشكوك فيها.
- التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية
- مشتريات غير مصرح بها.
- مبيعات غير مصرح بها.

ان هذه المؤشرات لاتطبق بصورة كلية بالأدوات الجبائية بالنظر الى عدة صعوبات متعلقة بالمعلومات المتحصل عليها.

أولا: إشكالية الدراسة:

أنطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

❖ ما مدى فعالية مؤشرات الاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق؟

الأسئلة الفرعية: وتتفرع هذه الإشكالية الى أسئلة فرعية التالية:

- ما هو مفهوم الرقابة الجبائية وما هي أهدافها ؟
- ما هي اشكال الرقابة الجبائية ؟
- ما المقصود بالرقابة الجبائية على الوثائق ؟
- ما هي الإجراءات المتبعة في إختيار المكلفين للاخضاع الرقابة الجبائية على الوثائق؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

بعد طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية سيتم صياغة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

- تختلف مؤشرات الاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق من نشاط لآخر بمفتشية الضرائب بإشبيليا.

الفرضيات الفرعية:

- تعد الرقابة الجبائية الوسيلة القانونية لمكافحة الغش الضريبي .
- تعد الرقابة الجبائية على الوثائق من أهم أشكال الرقابة الجبائية العامة لمعرفة مدى صدق المكلفين

ثالثا : أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية الرقابة الجبائية على الوثائق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الى يرتكبها المكلف، كون أن الرقابة الجبائية وسيلة مكافحة ضد الممارسات غير قانونية للحفاظ على مصالح الخزينة والاعتماد على مؤشرات عديدة للاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق.

رابعاً : أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة سيتم تحقيق الأهداف العامة التالية:

- التعريف بالرقابة الجبائية على الوثائق.
- التعريف بمؤشرات الاخضاع الرقابة الجبائية على الوثائق محاولة معرفة أهم الصعوبات في اختيار الملفات الرقابة الجبائية على الوثائق.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

توجد مبررات موضوعية و ذاتية وهي:

❖ المبررات الذاتية

- ✓ الميول في دراسة الموضوع.
- ✓ ارتباط موضوع البحث بتخصص محاسبة وجباية معقدة. الرغبة الشخصية في تعميق المعرفة في هذا المجال.
- ✓ الرغبة في اكتشاف جوانب أكثر في الموضوع.

❖ المبررات الموضوعية.

- ✓ معرفة أهمية الرقابة الجبائية في مدى صدق التصريحات الجبائية.
- ✓ التعمق في مجال الرقابة الجبائية على الوثائق باعتبارها واحدة من أهم الأشكال العامة للرقابة الجبائية على مستوى المصالح الخارجية (مفتشيات الضرائب)

سادساً : الاطار المكاني والزمني للدراسة

- الإطار المكاني

تحدد دراسة الموضوع من خلال الإطار المكاني المتمثل في مفتشية الضرائب " إشبيلية بمديرية الضرائب الولاية المسيلة"

- الإطار الزمني:

امتدت الدراسة من سنة 2019 إلى سنة 2022

سابعاً: المنهج المستخدم

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال التطرق لمختلف المفاهيم سواء تلك المتعلقة بالرقابة الجبائية أو الرقابة على الوثائق والقيام بدراسة ميدانية والاسقاط الجانب النظري على ميدان الدراسة بهدف التحليل واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج وهو ما يتوافق مع طبيعة البحث

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات تتقاطع مع هذه الدراسة في عدة جوانب ومن أهمها:

الدراسة الأولى: ولهي بوعلام، بن عثمان عائشة، فعالية التدقيق المحاسبي لأغراض الضريبة في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة 2007 - 2015 : هي عبارة عن مقال ضمن مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 1، 2016 : حيث خلصت الدراسة إلى أن التحقيق المحاسبي الأغراض الضريبة يعتبر احد أهم وسائل الترقية الجبائي التي تنتهجها الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والتأكد من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة كما أن هذه الوسيلة تستخدم في تطهير الملفات الجبائية الخاضعة للنظام الحقيقي والتي تمسك محاسبة قانونية منتظمة بهدف كشف عن الاغفالات والتجاوزات سواء بقصد او بدون قصد من طرف المكلفين.

الدراسة الثانية: ذبيح محمد الأمين ، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فعالية التدقيق المحاسبي على تحسين فعالية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، دراسة حالة بمديرية الضرائب التابعة للمديرية الجهوية للضرائب ولاية سطيف، وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل

شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2020-2021، حيث تم التوصل إلى أن أبرز أهمية الرقابة الجبائية باعتبارها الوسيلة القانونية الأكثر ملائمة لإعادة استرجاع اموال الخزينة العمومية المتمثلة منها، و مساعدتها في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وذلك من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي والتنظيمي والقانوني ومعرفة أهم متطلبات الرقابة الجبائية وقدرتها على المساهمة في تحسين فعالية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة.

الدراسة الثالثة : لجناق عبد الرزاق : دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجزائري الجبائي في الجزائر دراسة حالة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة، هي عبارة عن مقال ضمن مجلة دراسات جبائية، جامعة الجزائر، العدد2، 2018، حيث خلصت الدراسة الى أن الرقابة الجبائية ليست فقط كأداة للحد من ظاهرة الغش الجبائي ولكنها محدد رئيسي لتحسين أداء النظام الجبائي في الجزائر، لتفادي المخالفات والاختفاء الجبائية التي تقع فيها المكلف بالضريبة مستقبلا.

الدراسة الرابعة: أمين العقال الحاج موسى، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 07 العدد 06 لسنة 2018 الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة.

والتي خلصت من خلا لها إلى أن الرقابة الجبائية وسيلة هامة في يد الإدارة الضريبية تستعملها لمعرفة من يسعى التخلص من أداء التزاماته الجبائية المفروضة بموجب القانون.

الدراسة الخامسة:

kherreoubi Kamel le controle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude mémoire de magaester en sciences commerciales; université d'oran Es Senia promotion 2011

عالج الباحث الاشكالية التالية : هل تستطيع الدولة الاعتماد على الرقابة الجبائية كوسيلة فعالة لمكافحة الغش الضريبي، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الغش الضريبي ظاهرة منتشرة على نطاق واسع : وتشكل تهديدا للاقتصاد الوطني، و لذا وجب العمل على الرفع من فاعلية الرقابة الجبائية بصفقتها تلعب دورا مهما في استرجاع أموال الخزينة العمومية المتعلقة منها: بالاضاف لتسليط العقوبات الردعية المناسبة . وفرض سلطة القانون مع ضمان حقوق المكلف بالضريبة، وحقوق الخزينة العمومية، وبأقل تكلفة ممكنة.

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة كونها تتناول بالتحليل لمؤشرات الاخضاع للرقابة البيانية على الوثائق ومدى تطبيق الإجراءات القانونية بالمصالح الخارجية المديرية الضرائب.

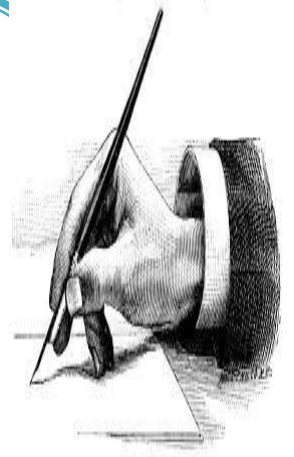
تاسعا : خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع البحث والاجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه تم تقسيم البحث الى فصلين : حيث الفصل الأول خصص للجانب النظري المتعلق بأساسيات حول الرقابة الجبائية ومؤشرات الاخضاع حيث تم تقديم الرقابة الجبائية في المبحث الأول أما المبحث الثاني فخصص لمعرفة الرقابة الجبائية على الوثائق.

والفصل الثاني خصص للدراسة الميدانية للرقابة الجبائية على الوثائق على الوثائق بمفتشية الضرائب - اشبيليا- بالمسيلة فتم فيه التعرف على مفتشية الضرائب المسيلة (اشبيليا) بالمسيلة بعد ذلك تطرقنا الى تحليل وتقييم نتائج الرقابة على الوثائق لمديرية الضرائب ومفتشية اشبيليا للسنوات من 2019-2022، وكذا قمنا بدراسة حالات من الرقابة على الوثائق لمفتشية الضرائب اشبيليا.

الفصل الأول

أساسيات حول الرقابة الجبائية ومؤشرات الاختصاص



تمهيد الفصل الاول

تعد الرقابة الجبائية احدى الأدوات الفعالة لمصالح الضرائب التي منحها القانون لتأكد من صدق التصريحات ومعاينة الأخطاء وذلك لأهميتها البالغة في عملية إتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وكشف مختلف الانحرافات والمخاطر الضريبية، بالإضافة الى مكافحة مختلف حالات الغش والتهرب الضريبي، فهي وسيلة أساسية في يد الإدارة الجبائية، تهدف من ورائها لتحقيق المساواة أمام الضريبة، والحرص على الاستقرار المالي.

ومن هذا المجال سيتم التطرق الى الرقابة الجبائية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تقديم الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية على الوثائق

المبحث الأول: تقديم الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، حيث أن المكلف سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا يصرح، ويدفع مستحقاته الجبائية لدى قابض الضرائب، لذلك كان لابد من وجود رقابة لهذه التصريحات.

المطلب الأول: عموميات حول الجبائية

سيتم التطرق في مايلي، توضيح وشرح أهم عناصر الجبائية من خلال تعريف الجبائية، الضريبة، الرسم.

أولا: الجبائية

للجبائية عدة تعاريف أهمها:

التعريف الأول:

هي مجموعة الإقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم مختلف الضرائب والرسوم والأتاوات. (ذبيح محمد أمين، 2020، ص3)

التعريف الثاني:

هي مجموعة القواعد القانونية والإدارية التي تنضم تحصيل مختلف أشكال الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية. (Kharrouli kamel, 2010-2011, p2)

• ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج الخصائص التالية:

- اجبارية .
- عامل أساسي في الاقتصاد.
- الجبائية أوسع وأشمل من الضرائب والرسوم.
- تغطية نفقة عامة.

ثانيا: الضريبة

تشمل تعاريف أهمها:

التعريف الأول:

الضريبة فريضة نقدية الزامية تحدها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.(عيسى إسماعيل، 2021، ص24).

التعريف الثاني:

عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة جبرا وبدون مقابل وبصفة نهائية على المكلفين بها حسب مقدرتهم التكاليفية، مساهمة منهم في تحمل الأعباء العامة للمجتمع.(ولهي بوعلام، ص12).

• ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا استنتاج الخصائص التالية:

- الضريبة تدفع نقدا.
- الضريبة اجبارية.
- تفرض الضريبة بشكل نهائي.
- تغطية نفقة الدولة.

ثالثا: الرسم

يشمل عدة تعاريف أهمها:

التعريف الأول:

هو مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة الى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء.

التعريف الثاني:

الرسم هو اقتطاع نقدي تتقاضا الدولة جبرا مقابل تقديم خدمة معينة. (حابي عبد اللطيف،

2022-2023، ص13).

• ومن خلال التعريفين يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- يكون في شكل مبلغ من النقود.
- يدفع الى الدولة او غيرها، الدوائر العامة كالبلديات بشكل اجباري.
- يفرض جبرا مقابل انتفاع الشخص بخدمة معينة.

المطلب الثاني: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها

نبدأ بالاطار المفاهيمي لرقابة الجبائية المتضمن تعريفها وكذا أهدافها:

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية

هناك عدة تعاريف أهمها:

التعريف الأول:

الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي تؤدي الى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها. (كردودي سهام، 2011، ص48).

التعريف الثاني:

مجموعة العمليات التي يقوم بها المراقب للتأكد من نزاهة التصريحات وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة. (قاسمي محمد، ، 2014-2015، ص98).

التعريف الثالث:

حسب CLAUDE LAURENT: هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من تحقيق بان المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة (العايشي عجلان، 2009، ص 3).

التعريف الرابع:

هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة. (ولهي بوعلام، 2009، ص6).

- من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الرقابة الجبائية هي:
 - وسيلة من وسائل الإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات.
 - تؤدي إلى مراقبة احترام القوانين الجبائية من طرف المعلمين ومدى الإلتزام بها وكذا مطابقتها للتشريعات والقوانين الجبائية.
 - حماية الأموال الخزينة (محاربة الغش والتهرب الضريبي)
- الفرع الثاني : أهداف الرقابة الجبائية**

هناك عدة أهداف الرقابة الجبائية، من أهم هذه الاحداث تذكر ما يلي:

1- الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسيرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة، وبناءا على ذلك تقوم هذه الرقابة على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين من ارتكاب اية مخالفات يمارسونها لتقرب من دفع مستحقاتهم المالية. (منى مقلاتي ، 2015، ص3)

2- الهدف الإداري:

إذ تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفاعلية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- يساعد الرقابة الجبائية على النتيجة إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما سيساعد الإدارة الجبائية على إتخاذ إجراءات صحيحة.

- تحديد الانحرافات وكشف الاخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والالهام لأسبابها و تقييم آثارها، والتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تتجم عن ذلك.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الاحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

3- الهدف المالية والاقتصادية:

حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من الضياع بأشكال من الاشكال، وهذا الضمان للدخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة في الأحوال المتاحة الإنفاق العالم مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية المجتمع. (ولهي بوعلام ، 2015-2017، ص31).

4- الهدف الاجتماعي:

تهدف الرقابة الجبائية على المستوى الاجتماعي لمنع ومكافحة انحرافات المكلف بها مثل التلاعب أو الاهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته، وذلك لغرض تكريس مبدأ المساواة بين المكلفين. (منى مقلاتي، مرجع سابق، ص4).

من خلال مما سبق تم تصنيف أهداف الرقابة الجبائية إلى: (ولهي بوعلام 2019، ص120 .)

1- اهداف رئيسية : تتمثل في:

- التأكد والتحقق من مدى انتظام المؤسسة اتجاه القوانين الجبائية.
- مراقبة شروط معالجة ذات الطابع الجبائي، بالنسبة للإجراءات سارية المفعول.
- تقييم مدى قابلية المؤسسة الاستعمال الامكانيات التي يتبعها المشرع الجبائي.

2- اهداف ثانوية: تتمثل في:

- يقيم الخطر الجبائي الناتج عن تطبيق السيئ للقواعد الجبائية.
- تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر أو الإنتقاص منه.
- توضيح أهمية الخطر الجبائي الناتج عن عدم الأمن الجبائي.
- ابراز نقاط القوة ونقاط الضعف للمساهمة في صنع القرار.

المطلب الثالث: أسباب إجراء الرقابة الجبائية ومبادئها

الرقابة الجبائية أسباب دفعت المشرع للاعتمادها، وكذلك تقوم على مبادئ نذكرها في مايلي:

الفرع الأول: أسباب إجراء الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة ايجاد نظام (رقابي يقوم بمراقبة التصريحات المكلفين بالضريبة والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ القوانين الجبائية والتي يمكن تلخيصها (الاسباب) في ما يلي: (حاج قويدري الهادي ، 2019 ، ص877 .)

1- حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخلية:

بما أن النظام الجبائي للجزائر كغيره من الأنظمة الجبائية الحديثة، نظام تصريحي يسمح للمكلف بالتصريح بمداخلية من تلقاء نفسه، باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفرض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس. ولتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية.

• فحسب قانون الإجراءات الجبائية(: المادة 18، الفقرة1، المديرية العامة للضرائب وقانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024، ص9.)

"تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لغرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، ، كما يمكنها أن تمارس الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مها كانت طبيعتها."

ذلك بغرض اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة فيها والقيام بتصحيحها ومن هنا يتضح بأن السبب الاساسي لوجود الرقابة الجبائية هو كون النظام الضريبي نظام تصريحي، ولذلك أوجب المشرع ايجاد وسيلة قانونيا، لمراقبة هذه التصريحات والتأكد من صحتها ومطابقتها كما هو موجود في الحقيقة .

2- محاربة التهرب والغش الضريبي:

يلجا بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو إلى تخفيض العبئ الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية والغير شرعية ، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الادارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين، والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الاداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لانها تشكل ضمانا لتحقيق مصالح الخزينة العمومية. (أسامة محراب .2020- 2021، ص10)

ج- محاربة الاقتصاد الخفي:

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى عدم المساهمة الكلية في الحصيلة الضريبة مما يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، بحيث تشمل كافة للأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي والتي تولد دخلا يخضع للخزينة ويتم اخفاؤه عن السلطات الضريبية بصف التهرب من دفع الضريبة. حيث يعتبر Vitotonzi ان الاقتصاد الخفي يشمل مجموعة الدخول المكتسبة، غير المبلغ عنها للسلطات الضريبة أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية (1980 tonzi) وحسب وجهة نظر H.D datel يشمل الاقتصاد الخفي رجال أعمال اتجهوا للعمل بشكل غير قانوني بسبب العيوب الموجودة في نظام الضرائب وفي القوانين الأخرى والإجراءات المعقدة.

الى أن قانون الإجراءات الجبائية نص على ما يلي: (المادة 21، الفقرة 01، المديرية العامة للضرائب وقانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024، ص16).

"يمكن القيام بتحقيق معمق في الوصفية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصرها نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائياً وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة".

الفرع الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية:

حتى تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في:

1- إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية لرقابة الجبائية، حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة، فيقدر ما يتوفر لديها من خيارات والكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي ان يلمس أنظمتها الضريبية، ولتحسين هذه الأنظمة وجب مايلي:

- تبسيط وتحسين التشريع الضريبي: بتحقيق هذا من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب وكذلك استعمال لغة بسيطة في متناول عامة المكلفين بالضريبة.
- تحقيق العدالة الضريبية: تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية، حيث يتضمن المفهوم المعاصر للعدالة الضريبية في:
 - العدالة الأفقية ويقصد بها أن تتم معاملة المكلفين المتساوين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبة متساوية.
 - العدالة العمودية تقتضي إختلاف المعاملة الضريبة للمكلفين المتساوين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبة متساوية.
 - العدالة العمودية تقتضي إختلاف المعاملة الضريبة للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة، وبشكل عام يمكن القول أن تطبيق الرقابة الجبائية، يتطلب وجود نظام ضريبي عادل يجعل كل فرد يساهم في النفقات العامة حسب مقدرته التكليفية (بن عمارة منصور، 2016، ص24).

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

ان التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يوفق بإدارة جبائية فعالة والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة بالإضافة لتوفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة والتي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه إضافة إلى ضرورة العمل على الرفع من الكفاءة الموظفين وتكوين اطارات متخصصة في مجال الجبائية ووضع برامج تكوينية وتربصات دورية الاعوان وموظفي الإدارة الجبائية، وذلك لمواكبة التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الاساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطباع جيد لدى الموظفين و توفير أجهزة الاعلام الألية ووسائل الإتصال الحديثة ، كما ينبغي تحسين موظفي الإدارة الجبائية وذلك من خلال رفع أجورهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم(يوسف إسلام حيرش، 2022-2023، ص9).

المطلب الرابع: أشكال الرقابة الجبائية

ان الرقابة الجبائية تأخذ عدة أشكال، فيمكن أن تأثر بصفة عامة او معمقة.

أولاً: الرقابة العامة:

يمكن في هذا المستوى تميز بين نوعين من الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، والتي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب أن يتم فحص ومراقبة تصريحات المكلفين في شكل فحص تمهيدي دون التنقل (التدخل) أو اجراء أبحاث خاصة.(محمد شيشي،2018-2019، ص44).

1- الرقابة الشكلية: هي عملية رقابة تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف

التي تشغل مختلف التدخلات، التي تهدف الى تصحيح الاخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين التصريحات، اي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمن من معلومات، وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية، وتتم أيضا عن طريق اجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية عن التصريحات (G50) مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة

الجبائية من كشوف الرابط وبطاقات المعلومات وقوائم العملاء التي تمتلكها. (بوقلية محي الدين الجزائر).

2-الرقابة على الوثائق: يتم هذا النوع بمراقبة التصريحات السنوية على الخصوص بأكثر دقيق، حيث يقوم العون المكلف الذي يفترض ان تكون له درجة معينة من المعلومات المحاسبية بفحص هذه التصريحات ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى مفتشية الضرائب.

وما يمكن إقراره حول هذا النوع من الرقابة أنه جاء منصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية حيث راقب الإدارة الجبائية التصريحات والاعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة او حق او رسم او أتاوة حيث تتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها، الدفاتير والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. (ولهي بوعلام، مرجع سابق، ص121).

ان هذا النوع من الرقابة يهدف الى:

- اكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح.
 - معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة.
 - مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من معلومات لدى مفتشية الضرائب.
 - اعداد قائمة المكلفين المقترحين للرقابة المعمقة.
- والواقع أن أهم ما يعرض فعالية هذا النوع من الرقابة هو عدم كفاءة أعوان الإدارة الجبائية المكلفة بهذا النوع من الرقابة من جهة، وكثرة تعدد التصريحات الواجب فحصها من جهة أخرى، إضافة غياب المتابعة الدقيقة والصارمة للسلطات الوصية على هذا النوع من الرقابة.

ثانيا: الرقابة المعمقة.

وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية أو مركز الضرائب وهي عبارة عن عملية أو مديرية مؤسسات كبرى لإستمرارية الرقابة الجبائية على الوثائق تهدف إلى الاستدراك أي التهرب جبائي ونميز بين ثلاث أنواع من الرقابة المعمقة وهي: سمان علي، هشام كهينة ، 2021).

1-الرقابة على المحاسبة: ويهدف هذا التحقيق إلى التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة وصدق المحاسبة من خلال مقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة ووثائق الثبوتية، كما يقتصر هذا التحقيق على اشخاص مؤهلين ويكونون برتبة مفتش الضرائب.

2- التحقيق المصوب في المحاسبة: يتم التحقيق المصدر في المحاسبة عندما تشكك الإدارة الجبائية في صحة مستندات ووثائق المكلفين بالضريبة، يفرض منع تجنب أو تخفيض أعباءهم لجزء منها غير متقدمة أو المجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، كما اها يمكن الإدارة الجبائية ان بعملية التحقيق في المحاسبة مستقبلا، والعودة إلى الفترة التي تتم فيها التحقيق المصوب مع مراعاة الحقوق المترتب من اعاده التقييم

3- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة:

ينص قانون الإجراءات الجبائية على ما يلي: (المادة 21، الفقرة 1، مرجع سابق، ص16).

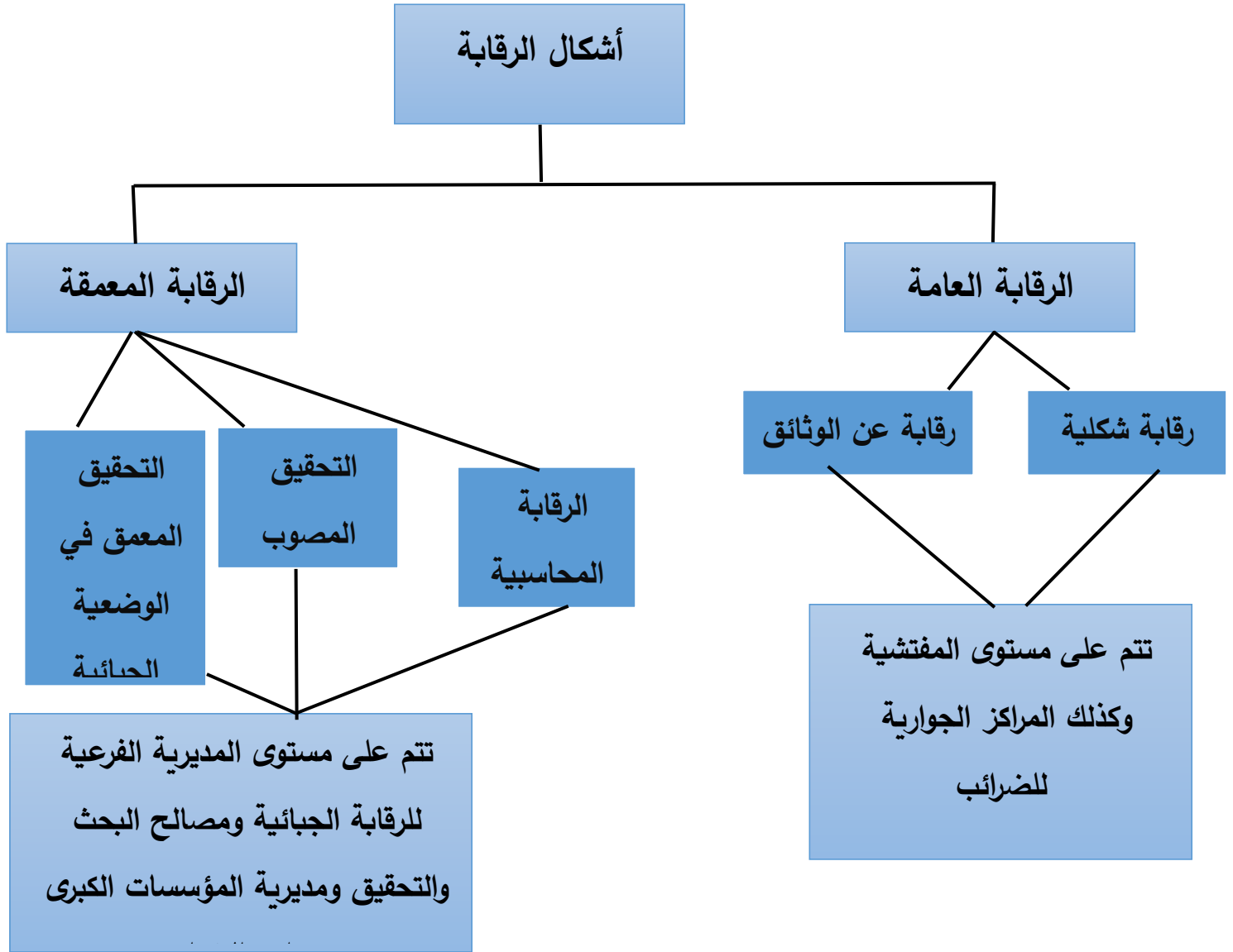
"على أنه يمكن لأعوان الادارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين الذي لديهم موطن جبائي في الجزائر بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة، سواء لديهم التزامات بعنوان نفس هاتين الضريبتين.

وفي هذا التحقيق يقوم الأعوان المحققون بمراقبة التطابق بين:

- من جهة ، المداخل المصرح بها والذمة والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة البيت الجبائي .
- من جهة أخرى، العناصر المكونة لثروته.

ويمكن تمثيل أشكال الرقابة الجبائية كما حددها التشريع الجبائي في الشكل التالي:

الشكل (01): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية على الوثائق

أن التصريحات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة ونظرا لطبيعتها جعلت الإدارة الجبائية تلجأ الى توزيع تدخلها في مجال مراقبة هذه التصريحات، فالرقابة الجبائية تأخذ عدة أشكال ومن بين الاشكال التي تأخذها الرقابة الجبائية سنتطرق للرقابة على الوثائق (CSP).

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية على الوثائق وأهدافها

أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية على الوثائق

المفهوم الأول:

هي ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية بعكس الرقابة الشكلية فإن الرقابة الجبائية على الوثائق يجب أن تكون كاملة وهذا مايستلزم المراقبة الانتقادية والاجمالية فيتجلى دورها في مجموعة من العمليات والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جميع المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية فهذا النوع من الرقابة يؤدي الى التحقيق او الرقابة المعمقة ويمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف اذا لزم الامر.(عوادي مصطفى وآخرون، ، 2019).

المفهوم الثاني:

على غرار الرقابة الشكلية التي تهتم بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين، فإن الرقابة الجبائية على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي، بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المنتقاة من قنوات أخرى كالادارات والهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها في التصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة بالسنوات السابقة، بهدف

اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة، وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش أن يطلب معلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلف بالضريبة (الياس قلاب ذبيح 2010-2011، ص 22).

المفهوم الثالث:

تتم الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشيات الضرائب أو مراكز الضرائب حالياً، الأخيرة تقوم بإجراء فحص شامل التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق الموجودة بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة أن تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق، أو أتاوة، وفي المقابل يستوجب الأمر على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. (توفيق بوليفة، 2010).

المفهوم الرابع:

تعد ثاني إجراء تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى مكاتب الإدارة الجبائية، حيث يقوم المفتش بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف، والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة، والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة وهذه الهيئات وتكون في شكل كشوفات ويطلب التبريرات والاستيضاح. (مقلش خديجة، مغربي خديجة، 2012-2022، ص 37).

المفهوم الخامس:

تتم الرقابة الجبائية على الوثائق بمراقبة التصريحات السنوية على الخصوص بأكثر دقة حيث يقوم العون المكلف الذي يفترض أن تكون له درجة معينة من المعلومات المحاسبية بتفحص هذه التصريحات ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى مفتشية الضرائب، وما يمكن ابرازه حول هذا النوع من الرقابة الجبائية أنه جاء منصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو راسم

أو أتاوة، حيث يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم الإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. (ولهي بوعلام، 2009).

ومن خلال المفاهيم السابقة نستنتج أنه: الرقابة الجبائية على الوثائق المحاسبية خصائص هامة منها:

1. الاحتفاظ: يتمثل في القدرة على الاحتفاظ بالوثائق لفترة زمنية محددة وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية.
2. الوصول: وذلك بضمان أن الأشخاص المخولين لديهم الحق في الوصول إلى الوثائق أي يمكنهم الوصول اليها بسهولة وفي الوقت المناسب.
3. الأمان: أي حماية الوثائق من الوصول الغير مصرح به والتلاعب بها أو تلفها.
4. السلامة: بالحفاظ على سلامة الوثائق من الكوارث الطبيعية أو البشرية مثل: الحرائق، فيضانات.
5. التتبع: يتعلق بقدرة تتبع الوثائق المعينة وتحديد مكانها ومعرفة من قام بتعديلها أو الوصول اليها.

ثانيا: اختلافات الرقابة الجبائية على الوثائق عن باقي أنواع الرقابة الجبائية

الجدول رقم (01): إختلاف الرقابة الجبائية عن الوثائق على باقي أنواع الرقابة(من اعداد

الطالبين بالاعتماد على ما سبق)

الرقابة المعقدة	الرقابة على الوثائق	الرقابة الشكلية
- تتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومصالح البحوث والتحقيق ومديرية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب.	- قصر مدة سير الرقابة. محدودية السنوات والضرائب محل الرقابة.	- منتظمة وغير انتقائية
- هي استمرارية للرقابة على الوثائق تكون في الأماكن التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة أنشطتهم.	- التحديد المسبق للضرائب والاهداف المتوخاة من هذه الرقابة.	- قراءة سطحية للمعلومات التي يتضمنها التصريح
	- انتقائية وغير منتظمة.	- تعتبر تمهيد للرقابة على الوثائق.
		- شاملة تنصب على الشكل

<p>- تتم من طرف أعوان إدارة الضرائب خارج مكاتب الإدارة في عي المكان.</p>	<p>- فحص نقدي وشامل للتصريحات. - تتم على ضوء الوثائق الموجودة على مستوى إدارة الضرائب وليس بعين المكان. - تكملة للرقابة الشكلية. - تتم على مستوى المفتشية. - تعتبر تمهيدية للرقابة المعمقة.</p>	
--	---	--

ثالثا: أهداف الرقابة الجبائية على الوثائق

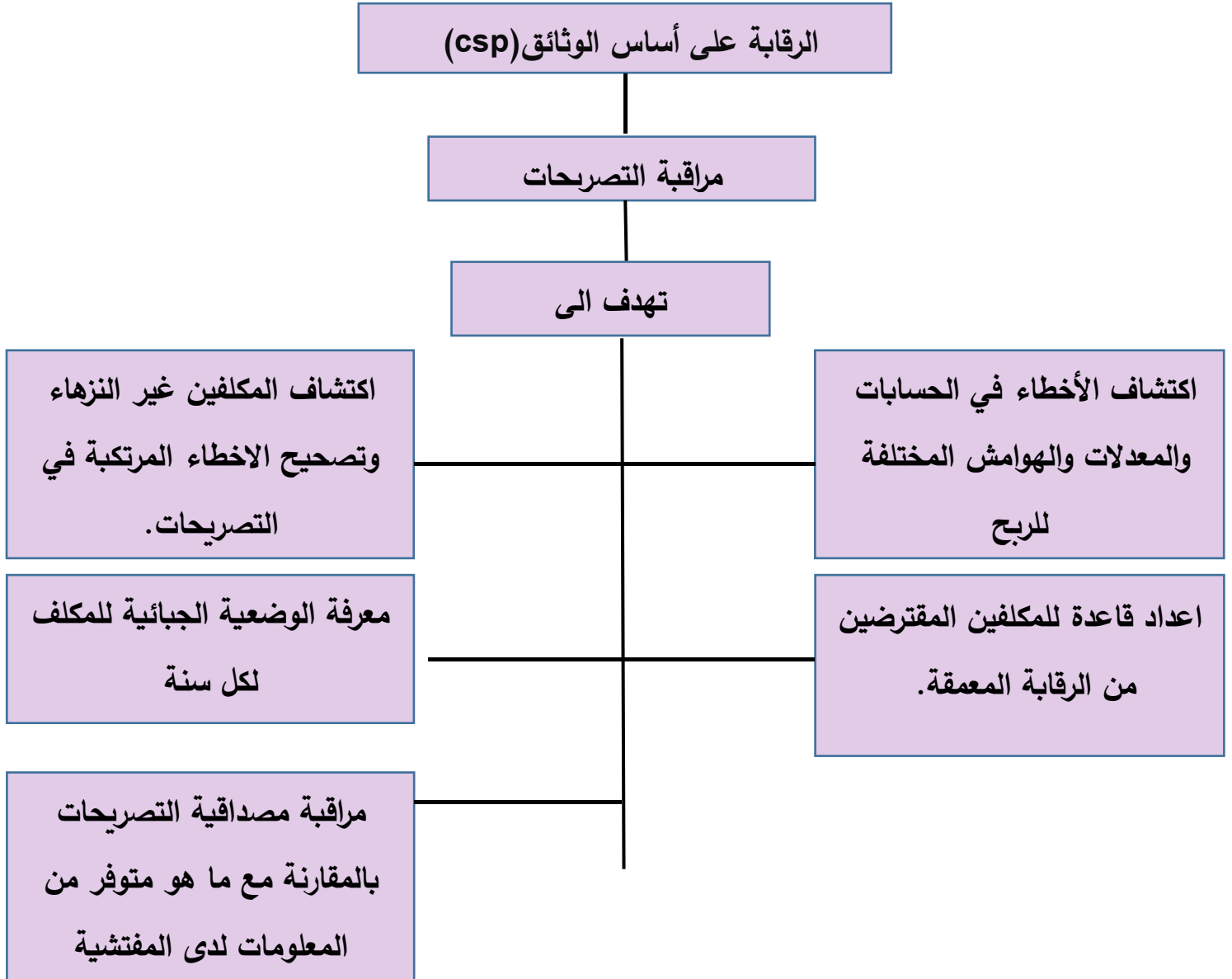
للرقابة الجبائية على الوثائق عدة أهداف أهمها : (عباسة عبير ، 2018-2019، ص68).

- اكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح
- معرفة الوضعية الجبائية للمكلف كل سنة.
- مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من المعلومات لدى مفتشية الضرائب.
- اعداد قاعدة للمكلفين المفترضين للرقابة المعمقة.
- تكثيف أعمال البحث والتحقيق في إطار ممارسة حق اجراء التحقيق.
- الكشف عن المكلفين بالضريبة المقصرين في احترام واجباتهم الجبائية المتعلقة بالتصريح والدفع لغرض اقتراحهم للرقابة في عين المكان.
- تصحيح الأخطاء والنقائص وعدم الدقة والسهو او الاخفاءات الملاحظة في ما يخص العناصر المستخدمة كأساس لحساب الضريبة حيث يتم الدفع في الضريبة انطلاقا من التصريحات في حد ذاته.

كذا الوثائق التي يحتويها الملف الجبائي والتي في حوزة المصلحة.

ويبقى الهدف الأساسي من الرقابة الجبائية على الوثائق هو اكتشاف المكلفين الغير نزهاء وتصحيح الاخطاء المرتكبة في التصريحات، وكذلك تساعد في إختبار الملفات التي تشكل موضوع للرقابة المعمقة.

الشكل رقم (2): يوضح أهداف الرقابة الجبائية على أساس الوثائق.



المصدر: بن عمارة منصور، أنواع واجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016، ص38.

المطلب الثاني: محتوى ومجال تطبيق الرقابة الجبائية على الوثائق

ان المصلحة المكلفة الرقابة الجبائية على أساس الوثائق مخولة بإجراء فحص المختلف التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة وعلى هذا النحو فإن جل الأعمال على الوثائق والتي تباشرها هذه المصلحة في هذا الإطار تطلق عليها تسمية الرقابة الجبائية على الوثائق والتي يجب ان تتم في مكاتب الإدارة الجبائية دون ارسال اشعار مسبق للمكلف بالضريبة.

ومع ذلك فإن هذا الحق في الرقابة الممنوحة للإدارة الجبائية بموجب المادتين المشار اليهما أعلاه، يمكن أن يمس سنة او عدة سنوات مالية غير متقادمة، في غضون فترة (04) سنوات ماعدا في حالة المناورات التدليسية طبقا للمادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية، ان الرقابة الجبائية على الوثائق التي تعتبر فهي لمدى توافق تصريحات المكلف بالضريبة، لاتعتمد فقط على التحقق من الأخطاء التي لوحظت أثناء إكتتاب التصريحات (الرقابة الشكلية)، ولكن تعتمد أيضا على الفحص المعمق للتصريحات في جميع الخانات الخاصة بها وذلك بالاعتماد على: (المادتين 18-19، 2024، ص9).

- المعلومات ومختلف الوثائق المكونة للملف الجبائي للمكلف بالضريبة.
- كل معلومة خاصة متعلقة بحالة المكلف بالضريبة.
- أي وثيقة تتعلق بالذمة المالية للمعني.
- إذا اقتضى الأمر: يمكن أن يتم الفحص المعمق للتصريحات الجبائية بما يلي:
- المقاربة مع المعلومات التي تم جمعها وكشوف المعلومات الواردة إلى المصلحة والموجودة في الملف الجبائي.
- أي معاينات محتملة تتم في عين المكان.
- التي تعتبر فحص مدى احترام شروط وكيفيات منح امتياز جبائي او تطبيق اي تدبير جبائي.

- المعلومات المتحصل عليها من طرف المصالح تبعا لتطبيق حق الاطلاع المنصوص عليه في أحكام المواد 45 إلى 61 من قانون الاجراءات الجبائية.

مما سبق نستخلص ان دور الرقابة الجبائية على الوثائق يكمن في التحقق من جميع التصريحات المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، والمتعلقة بجميع الضرائب أو الرسوم أو الاتاوات او الحقوق المستحقة بموجب التشريع الجبائي المعمول به، وهي واجبة على كل المكلفين بالضريبة، بغض النظر عن النظام الضريبي الذي يخضعون له (النظام الحقيقي والنظام المبسط ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة) وعلى جميع الضرائب والرسوم الاخرى المطبقة بشكل مستقل عن النظام الجبائي (الضريبة على الثروة، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الاقامة...الخ).

المطلب الثالث: نطاق الرقابة الجبائية على أساس الوثائق CSP

ان الرقابة الجبائية على أساس الوثائق تكون على مستوى مصالح الإدارة الجبائية وفق الخطوات التالية: (بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص39).

- 1- يراقب المفتش التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا كما يمكن للمفتش ان يطلب دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات موضوع الرقابة.
- 2- يستمع للمعنيين اذا تبين أن استدعائهم لهذا الغرض ضروري لتقديم توضيحات شفوية.
- 3- في حالة فحص المكلف بالضريبة الاجابة عن الطلب الشفوي، او لما يكون الجواب الذي تم تقديمه لهذا الطلب عبارة عن رفض للاجابة على كل او جزء من النقاط المطلوب توضيحها، يتعين عليه ان يعيد طلبه كتابية الذي يتمثل في (C2) ، ويجب ان يبين هذا الطلب الكتابي (C2) بشكل صريح النقاط التي يراها المفتش ضرورية للحصول على التوضيحات أو التبريرات، وتكليف المكلف بالضريبة لتقديم اجابته في مدة لايمكن أن تقل أو تتجاوز ثلاثين (30) يوما.

- 4- يمكن للمفتش أن يصحح التصريحات لكن عليه قبل ذلك ان يرسل المكلف بالضريبة اشعار بالتقويم او تصحيح تصريحاته المزمع القيام بها الذي يتمثل في (C4) ، على أن

يبين له بكل وضوح بالنسبة لكل اعادة تقويم، الاسباب التي دعت الى ذلك، وكذا مواد قانون الضرائب المطابقة لذلك، وكذا الاسس الاخضاع الضريبي وحساب الضريبة المترتبة على ذلك، كما يقوم المفتش في نفس الوقت بدعوة المكلف بالضريبة المعني الى تقديم قبوله أو ملاحظاته في مدة 30 يوم، وإذا نقصت المدة دون أي رد فإن عدم الرد في هذا الاجل بمثابة قبول ضمني، فيحدد المفتش أساس فرض الضريبة، مع مراعاة حق المعني في الاعتراض (أي حق النزاع) بعد اصدار جدول التسوية.

5- عندما تكون تصريحات الخاضعين للضريبة غير المدعمة بالمعلومات والوثائق المنصوص عليها في المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محل تصحيح تلقائي غير أنه إذا قدم المكلف بالضريبة بناءا على طلب من مفتش محاسبة قانونية من حيث الشكل وكفيلة بتبرير النتيجة المصرح بها، فإنه لايمكن تصحيحها الاتبعا للاجراء التناقصي الموصوف أعلاه.

حيث نصت المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية الفقرة -1- على أنه"تراقب الادارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة." كما يمكنها ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها.

يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للادارة الجبائية بناءا على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها (المادة 18 الفقرة1، مرجع سابق، ص9).

من الفقرة الثانية من نفس المادة نصت على أنه: لا يتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها. (المادة 18 الفقرة2، مرجع سابق، ص9.)

كما أن المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية نصت على أن: لا تدفق المصلحة المسيرة في التصريحات الجبائية يجوز لها أن تطلب كتابيا من المكلفين بالضريبة كل المعلومات أو التبريرات أو التوضيحات المتعلقة بالتصريحات المكتتبه.

يجب أن تشير الطلبات المكتوبة صراحة إلى النقاط التي ترى المصلحة المسيرة أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تديرات بشأنها، ولهذا الغرض، قد تطالب بدراسة المستندات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات والعمليات والسياسات الخاضعة للرقابة. تحدد طلبات المعلومات أو التبريرات الاجل الذي يرد خلاله المكلفون بالضريبة بثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ الإستلام للطلب.

عندما لا يستجيب المكلف بالضريبة للطلب في غضون المهلة الزمنية المحددة أو يقدم مبررات أو معلومات تعد غير مقبولة في غضون المهلة الزمنية المحددة، فإن المصلحة المسيرة مخولة لبدأ الإجراء الوجيه لتصحيح التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة. تقوم المصلحة المسيرة لتصحيح التصريحات الجبائية، حيث يجب عليها مسبقا، تحت طائلة بطلان إجراء فرض الضريبة، أن ترسل إلى المكلف بالضريبة، اشعارا بتصحيح المقترح، موضحة له صراحة كل نقطة تقويم كما يأتي:

- أصل وحقائق وأسباب التقويم.
- مواد قانون الضرائب ذات صلة.
- الأسس الضريبية وحساب الضرائب الناتجة عنها.
- الدافع القانوني وطبيعة العقوبات المطبقة.
- امكانية الاستعانة بمستشار من اختيار المكلف بالضريبة.
- يتم احتساب مهلة الثلاثين (30) يوما المتاحة لإرسال موافقته أو ملاحظاته، ابتداء من تاريخ استلام هذا العدد المقترح.
- يتم ارسال الإخطار بالتقويم برسالة موصى عليها أو تسليمه إلى المكلف بالضريبة مقابل وصل بالاستلام.
- انعدام الرد خلال المهلة الزمنية المحددة يعتبر بمثابة الموافقة الضريبية من قبل المكلف بالضريبة ازاء اقتراح التقويم، في هذه الحالة تعد المصلحة المسيرة اخطارا نهائيا مع مراعاة حق اعتراض المعني بعد اصدار جدول التسوية المحدد للأسس الضريبة والحقوق

- والعقوبات المتعلقة بها، الذي يتم إرساله عن طريق رسالة موصى عليها أو تسليمه الى المكلف بالضريبة مقابل وصل بالاستلام.
- عندما تكون عناصر الرد أو التبريرات التي قدمها المكلف بالضريبة قائمة على أسس جيدة، وتؤدي إلى التخلي عن التقويم المتوفى: يجب على المصلحة المسيرة إرسال اشعار بالتخلي عن التقويم الى هذا الأخير.
- بالمقابل إذا تم رفض عناصر الرد التي قدمها المكلف بالضريبة كلياً أو جزئياً، تشرع المصلحة المسيرة الإخطار النهائي الخاص بالتقويم المغور مع ذكر النقاط او المبررات غير المقبولة.
- عندما يقدم المكلف بالضريبة رده قبل انقضاء الاجل المحدد لاقتراح التسوية لا ترسل المصلحة المسيرة الاخطار النهائي ولا تسجل الضريبة في الجدول الا بعد انقضاء أجل خمسة عشر (15) يوماً وكذلك اذا قدم المكلف بالضريبة عناصر جديدة بالإضافة الى رده وقبل انتهاء الاجل المذكور، يجب على المصلحة دراستها.
- عندما يلاحظ المكلف بالضريبة وجود عيوب شكلية من شأنها أن تؤدي إلى بطلان إجراء فرض الضريبة، فإن الأمر متروك للمصلحة المسيرة بإبلاغ هذا الأخير بإلغاء اجراء التقويم ومباشرة اجراء اخضاع ضريبي جديد الى المصلحة المسيرة بعد بدأ اجراء تصحيح التصريحات وقبل انتهاء أجل الرد الممنوح للمكلف بالضريبة، تشرع المصلحة المسيرة في تصحيح جديد بعد إلغاء اقتراح التقويم الأول، يتضمن اقتراح التقويم الجديد التي تلك تحوزها المصلحة المسيرة.
- تطبق هذه الأحكام أيضاً على المكلفين بالضريبة المستفيدين من الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الأنظمة التفضيلية أو بموجب نظام القانون العام، بغض النظر عن الاعفاء الممنوح، وهذا وفقاً للمادة 190 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المادة 19، الفقرة الأولى، مرجع سابق، ص 09).

المطلب الرابع: خطوات وكيفية استخدام الرقابة الجبائية على أساس الجبائية الوثائق

تعمل إدارة الضرائب من خلال هذا الشكل من الرقابة على فحص جد دقيق لجميع الأعمال التي تتم على مستوى المكتب، بحيث تقوم مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والتي يقدمها المكلف بالضريبة من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي تحوزها إدارة الضرائب عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف بالضريبة. وينحصر هذا الشكل من الرقابة الجبائية على أساس الوثائق، على طلب المعلومات وطلب التوضيحات والتبريرات.

أولاً: طلب المعلومات

بموجب المهام والإمتيازات المخولة من قبل القانون الجبائي للمحقق، يمكنه أن يطلب من المكلف إمداده ببعض المعلومات حول نقاط وأوامر احتوتها التصريحات المقدمة، وقد يتخذها الطلب الصيغة الشفوية أو الكتابية، ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يساهم في إرساء نوع من الحوار بين الطرفين.

وفي حالة عدم استجابة المكلف للطلب فإنه لا يلتزم بأي عقوبة، لكونها تعرقل سير الإجراء وما على الإدارة سوى إعادة إرسال طلب كتابي آخر يطلب فيه التوضيحات. (دانون محمد لمين، 2016، ص 29.)

ثانياً: طلب الاستفسارات والتوضيحات

يختلف طلب المعلومات عن طلب التبريرات، فطلب المعلومات يدور حوله عناصر التصريح مع طلب الشروحات والتفاصيل، اما طلب التبريرات فهو يتمثل في طلب الدليل على أن الفعل محل النزاع صحيح أو خاطئ أو أن رقم الأعمال المصرح به دقيق أم لا، أي أنه يدور حول دلائل ومبررات أدت إلى مثل هذه الحالة (مبالغ أعباء أو مداخيل غير مصرح بها).

فالإدارة يمكن أن تطلب توضيحات وتبريرات لما نلاحظ أن المكلف قد أخفى بعض العناصر التي من خلالها يمكن أنه قد حاز على مداخيل أخرى لم يصرح بها، ويجب التنويه أن حق طلب

المعلومات والتبريرات يمكن إستعماله في إطار الرقابة الجبائية المعمقة في محلات المكلف. (نور الدين حامد السعيد، 2016، ص77).

ثالثا: التسوية الجبائية

في حالة عدم إجابة المكلف أو تقديم مبررات غير كافية أو غير مقنعة، تلجأ المصلحة لاقتراح تسوية وضعيته الجبائية من خلال ارسال مطبوع Notification De redressement تحوي كل التسويات المقترحة وللإجابة عليها يمنح المكلف 08 أيام لتقديم الإجابة، وتبريرات والوثائق اللازمة.

كما يجب أن تكون التسوية معززتا بمايلي: (بولحبال أسماء 2015-2016).

- توضيح الاختلالات المكتشفة.

- المراجع القانونية والمواد القانونية التي يسند عليها.

- توضيح طريقة التسوية المقترحة.

وحرصا من المشرع على الحفاظ على حق المكلف في إبداء رأيه، على المفتش ارسال اشعار التسوية عبر البريد المضمون مع وصل استلام ومع منحه مهلة 30 يوم لإبداء رأيه حول التسوية المقترحة وتقديم ملاحظاته، أو تبريرات مدعمة بالوثائق والحجج اللازمة.

يتم إعلام المكلف بالتسوية النهائية لوضعيته الجبائية عن طريق تحرير " الورد Rôle » وهذا طبعا بعد انقضاء المهلة القانونية (30 يوم الممنوحة للمكلف للإجابة عن اقتراح التسوية) حيث تواجه الإدارة الجبائية حالتين:

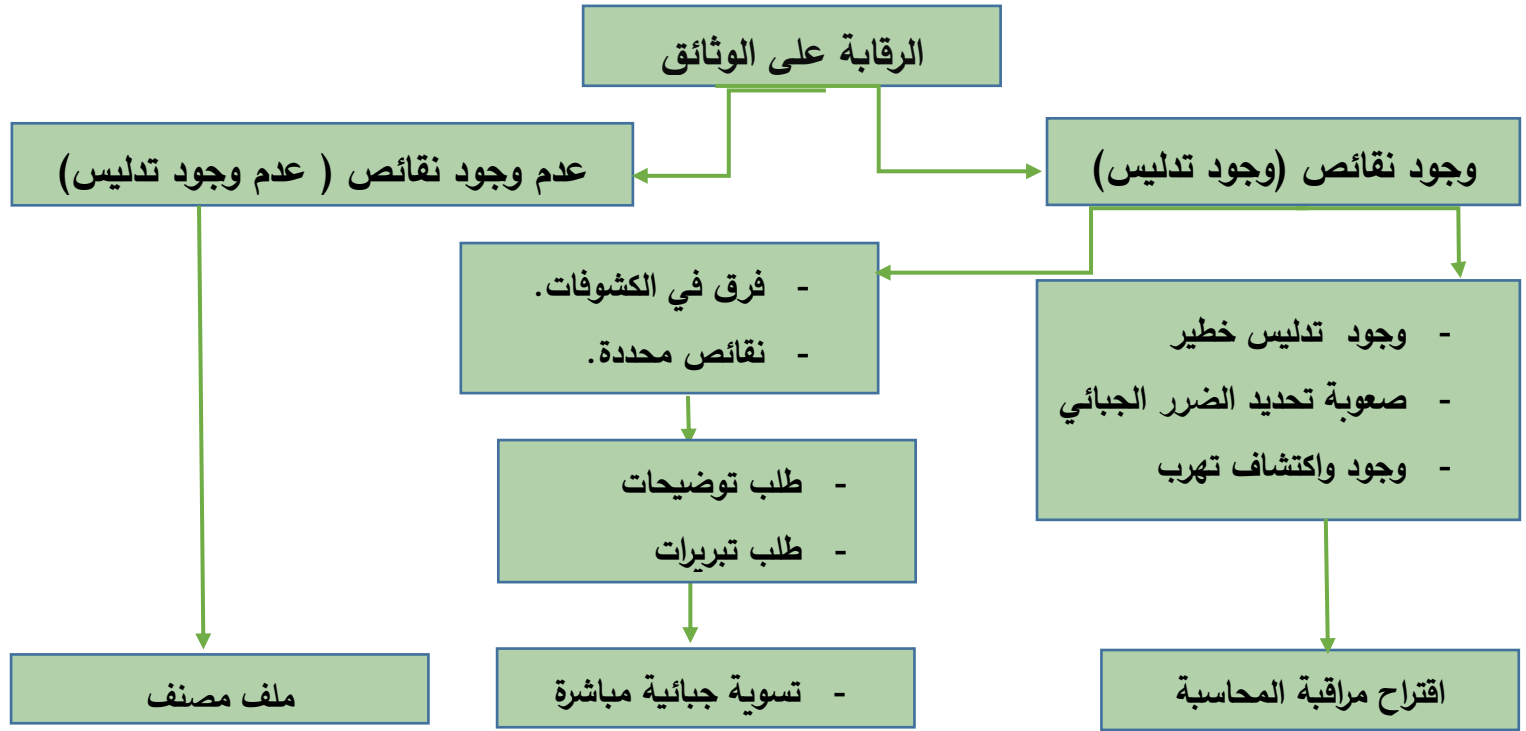
1- حالة امتناع المكلف عن الإجابة عن التسوية المقترحة، فهذا الامتناع يعتبر قبولا ضمنيا للتسوية المقترحة.

2- وفي حالة امتثال المكلف وتقديم اجابته هنا تواجه الإدارة الجبائية حالتين:

- في حالة تقديم الإجابة الكاملة والوافية من اقتراح التسوية في الأجال القانونية، مدعمة بالوثائق والتبريرات، فيتم التخلي عن التسوية، ويتم إعلام المكلف بتخلي الإدارة الجبائية عن تسوية وضعيته .

- في حالة تقديم إجابة غير مقنعة أو غير كافية، فتلجأ الإدارة لتسوية وضعية المكلف إما تسوية كاملة حسب مانصت عليه اقتراح التسوية الأولى، وأما تسوية جزئية حسب النقاط التي قام المكلف بتبريرها وإقناع الإدارة بها.

شكل (3): خطوات اجراء الرقابة الجبائية على الوثائق.



المصدر: مصطفى عوادي نصر رجال، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي

الجزائرية، مكتبة بن موسى سعيد للنشر والتوزيع الوادي، 2010-2011، ص 13.

ومنه فإن الرقابة الجبائية على الوثائق دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المصرح بها نذكر منها النقاط التالية:

- 1-التحقيق في جميع الانشطة التي يمارسها المكلف.
- 2- إجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي بحوزة مفتشية الضرائب.
- 3- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى، وهذا ما يسمح باكتشاف الثغرات في حالة وجودها.

4- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة المتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة.

5- التأكد من صحة العمليات والمعدلات الضريبة المطبقة عليها.

المطلب الخامس: مؤشرات الإخضاع الرقابة الجبائية على الوثائق

يجب أن تشمل عملية اختبار المكلفين بالضريبة المعنيين بالرقابة الجبائية على الوثائق أولئك الذين تكشف ملفاتهم الجبائية عن تواجد خلل وقصور جسيم يمكن إصلاحه من طرف المصلحة، يجب الأخذ بعين الاعتبار على سبيل المثال : معايير الاختبار التالية: (عوادي مصطفى ، 2010-2011، ص 60).

• عناصر عدم الامتثال للالتزامات التصريح والدفوع تشمل:

1. عدم الدفع في الوقت المحدد: أو عدم قيام المكلف بسداد المبالغ المستحقة في الوقت المحدد حسب التصريح.

2. عدم الامتثال لشروط الدفع: عدم الالتزام بالشروط المحددة في التصريح بخصوص طريقة الدفع أو الجدول الزمني للدفع.

3. عدم تقديم المعلومات المطلوبة في التصريح: مثل المستندات المالية أو الإفصاح عن تفاصيل محددة.

4. عدم الامتثال للالتزامات أخرى: قد يتضمن ذلك عدم الإلتزام بأي التزامات أخرى محددة في التصريح مثل: الإلتزام بتوفير خدمات محددة أو الامتثال لمعايير محددة.

• التحويل البين لغرض الاختبارات الجبائية الممنوحة وعدم الامتثال للالتزامات ذات الصلة

1. ويعنى نقل الامتيازات الجبائية من شخص إلى آخر .

2. اما عدم الامتثال للالتزامات ذات صلة، فهو عدم تحمل الشخص المستفيد من الامتيازات ،المسؤولية المتعلقة بالالتزامات الضريبية.

• عدم احترام الالتزامات المتعلقة بإعادة استثمار الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة مخفضة:

1. بحسب المخطط المحاسبي الوطني، تتشكل الاستثمارات من مجمل السلع المنقولة وغير المنقولة المحصلة أو المنشأة من طرف المؤسسة، والتي تستعمل كوسيلة استغلال دائمة في المؤسسة.

2. وعلى المحقق أولاً مراقبة الوثائق المبررة لاكتساب هذه الاستثمارات أو إنشاؤها حتى وإن كانت العملية هذه قد تمت في فكرة قد تقادمت، ثم بعد ذلك يركز على النقاط التالية:

- ✓ تركيبة الاستثمارات أي مراقبة من ناحية الوجود المادي الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فيها اذا كانت الاستثمارات غير مسجله، سواء بمبالغ مخفضة مثل حالة البناءات التي انجزتها المؤسسة بنفسها أو عن طريق مبالغ مخصصة تسمح بتحقيق هوامش اهتلاك كبيرة.
- ✓ حركة مختلف حسابات الاستثمارات، خاصة الاغلفة المتداولة.
- ✓ مراقبة الوثائق التبريرية للاستثمارات المكتسبة أو انشاء العقارات، حتى واذا كانت الاستثمارات قد تم اكتسابها في فترة متقدمة، وكذلك مراقبة تسديد حقوق التسجيل، وأن الاستثمار قد تم تسجيله في المحاسبية بسعر الاكتساب أو التكلفة خارج الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ التنازل عن الاستثمارات الي كانت محل استرجاع للرسم على القيمة المضافة الذي أثقل المشتريات في أجل أقل من 5 سنوات والتي تعطي الحق في إعادة تسديد الرسم الموافق.
- ✓ أما الاستثمارات المكتسبة عن طريق البيع الإيجاري والذي يجب أن لا يتواجد في الميزانية قسط الاهتلاك المتعلق به ، أو تم تسجيله في المحاسبة على أساس أنه تكلفة، والمكلف ليس له الحق في ممارسة الاهتلاكات على هذه الاستثمارات ، وعلى المحقق أن يستدركه في حدود مدة الفترة غير المتقدمة، وبالموازاة مع ذلك عليه مراقبة انتظام عملية الاهتلاك من أجل التأكد من أن:
- ✓ الاستثمارات في طور الانجاز والأراضي والقيم المعنوية لم يتم إهلاكها.
- ✓ حساب الاهتلاكات صحيح باستعمال النسب المخصصة للاستثمار.
- أعباء تبدو مبالغ فيها بالمقارنة مع طبيعة النشاط الممارس:
- 1. على المحقق أن يتأكد من الوجود الفعلي لهذه الاعباء وصحة المبالغ المسجلة في المحاسبة وذلك بالقيام بملاحظة كشوفات وبطاقات المعلومات لدى جميع المتعاملين مع المكلف الخاضع للرقابة.
- ترحيل الخسارة المستمرة أو المشكوك فيها:
- 1. يتمثل في عملية تحويل خسائر متتالية أو غير مؤكدة من سنوات سابقة إلى سنوات مستقبلية لتخفيض الأعباء المالية على الشركة وهذا يسمح للشركة بتوزيع الخسائر على فترة زمنية وتخفيف الضغط المالي الحالي، ومع ذلك يجب أن يتم تطبيق معايير و ضوابط صارمة الترحيل الخسائر المستمرة لضمان الشفافية والمصادقية المالية.
- القرض الهيكلي أو المتكرر للسهم على القيمة المضافة:
- ✓ بالنسبة للقروض البنكية وقروض الاستثمار لا توجد مشكلة لأنه عموماً تمنح من مؤسسات وهيئات مالية، أما القروض الأخرى يجب أن تحلل بشكل معمق، وعلى المحقق أن يطلب كل الوثائق

الضرورية حتى للدورات المتقدمة، ويتأكد من أن هذه القروض ليست وهمية أو لا تخفي مساهمات تمت من قبل المستغل، وفيما يخص دفعات تسديد القروض يجب أن يتأكد أنها لم تدمج ضمن تكاليف المؤسسة.

• استلام كشوف معلومات مبالغها غير موافقة لتلك المصرح بها

✓ يعني تلقي معلومات تفصيلية أو تقارير تحتوي على مبالغ أو معلومات غير صحيحة أو غير مطابقة للواقع قد يحدث ذلك من طريق الخطأ، أو بشكل معتمد من قبل الشخص الذي يقدم هذه المعلومات، في مثل هذه الحالات يجب على المحقق أن يتخذ إجراءات للتحقق من صحة المعلومات والتأكد من مطابقتها للواقع قبل اعتمادها أو اتخاذ أي قرارات استنادا إليها.

• المؤونات التي تبدو مشكوك فيها

✓ على المحقق أن يتأكد من أن المؤونات تستجيب إلى الشروط الشكلية والموضوعية وأنها لم تصبح بدون هدف خلال سنة تكوينها وبالتالي يجب أن يعاد إدراجها إلى نتيجة نفس الدورة.

• التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية

✓ هو إجراء قانوني يتم إتخاذه لإنهاء النقاط أو النزاع القائم بين الأطراف ويمكن أن يكون موقتا أو دائما حيث يتم تعليق أو إيقاف النشاط أو العمليات المتعلقة بالقضية، أما التسوية القضائية فهي عملية تتضمن الاتفاق بين الاطراف المتنازعة على انهاء النزاع وحله بشكل ودي.

خلاصة الفصل الاول

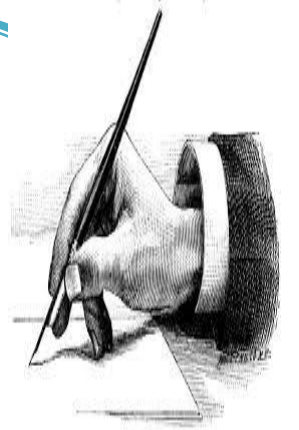
نستخلص من خلال دراسة الفصل الأول أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت الإدارة الجبائية التأكد من صحة التصريحات المقدمة بمختلف أشكالها، وكذا تطبيق القوانين الجبائية.

إذ تعتبر الرقابة أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى تنظيم وتوجيه المكلفين بالضريبة والعمل على اكتشاف كل الأخطاء و المخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها .

فالرقابة مهما كان شكلها أمرا طبيعيا في أي مجتمع لانها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى أثره للغير نتيجة تجاوز المسؤول السلطة أو تجاوز المحكوم لحقوقه.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بمفتشية
الضرائب "إشبيليا" المسيلة



تمهيد الفصل الثاني:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت الإدارة الجبائية التأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية حفاظا على حقوق الخزية العمومية اذا تعتبر الرقابة أداة قانونية في يد الإدارة الجبائية تسعى بواسطتها إلى مراقبة مدى التزام المكلفين بالضريبة في تأدية واجباتهم الضريبية، من خلال العمل على سن جملة من القوانين.

وتعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق واحدة من أهم أشكال الرقابة التي عرفت على مستوى مفتشيات الضرائب (مراكز الضرائب) اذ تقوم على مقارنة المعلومات والوثائق المتوفرة لدى الإدارة مع ما هو مصرح به.

كما يتولى أعوان الإدارة الجبائية والذين لا تقل رتبهم في مفتشية في الضرائب التابعين للمديريات الفرعية للتسيير والجباية البترولية لدى مديرية كبريات المؤسسات والذين يختص فيهم درجة معينة من المعلومات المحاسبية واستبعاد طريقة معالجة المعلومات باجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبة : من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي بحوزتها إنطلاقا من الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة لها وفي هذه المرحلة تتم دراسة ومقارنة ما هو وارد في التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات.

انطلاقا من ماسبق تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول : نظرة عامة حول مفتشية الضرائب المسيلة (اشبيليا)
- المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق لمديرية الضرائب ومفتشية اشبيليا للسنوات من 2019-2022
- المبحث الثالث : دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق لمفتشية الضرائب

المبحث الأول: نظرة عامة حول مفتشية الضرائب المسيلة (ياشبيليا)

بعد اجراء فترة التريص المطلوبة لانجاز دراسة الحالة بالاحتكاك والتشاور والتجاور مع مختلف عمال المفتشية استطعنا تكوين ولو فكرة بسيطة عن هذه الهيئة والدور الذي تقوم به.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المفتشية الضرائب

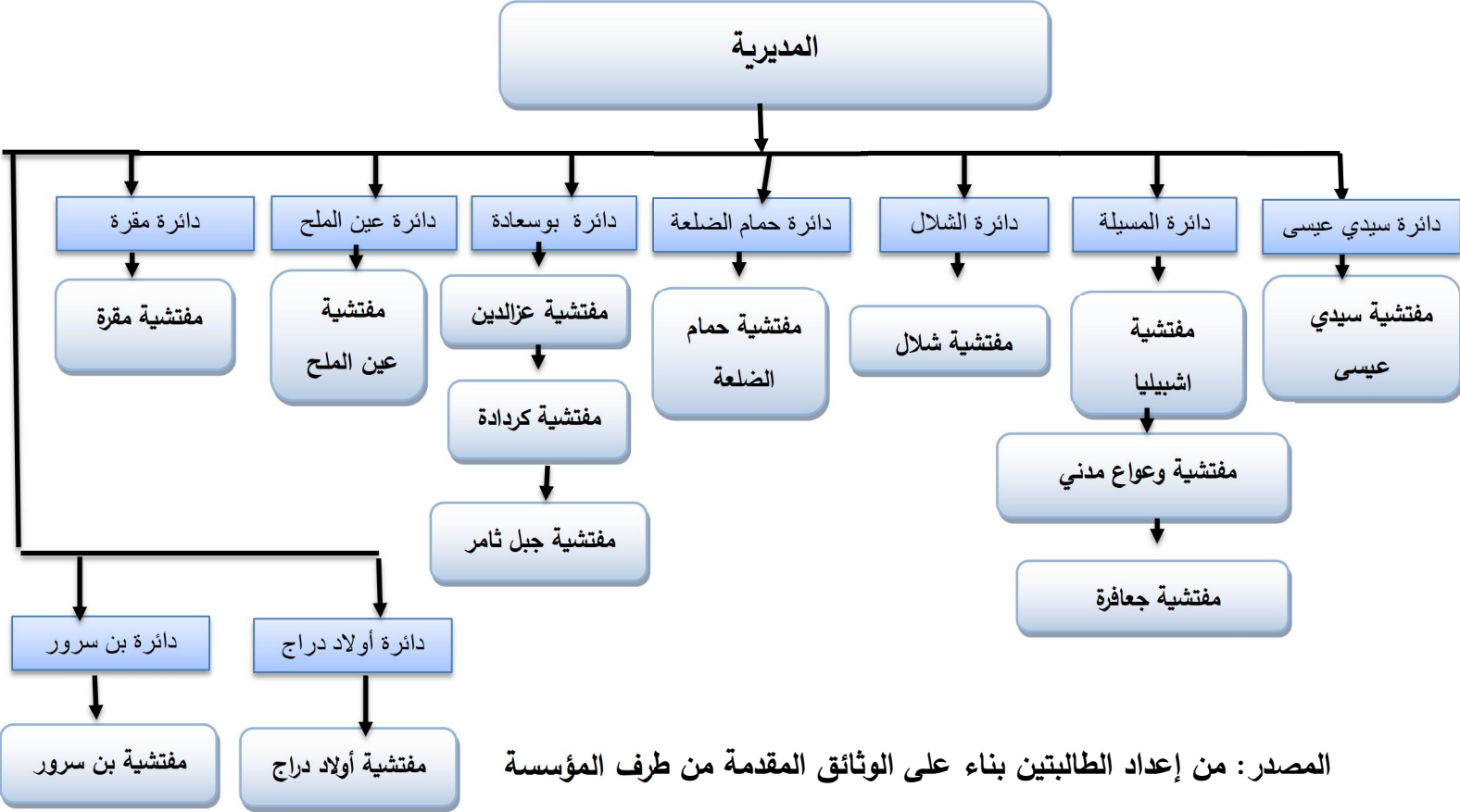
قبل التطرق إلى نشأة وتعريف المفتشية لابد من تقديم الهيئة التابعة لها وهي المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة.

1- تعريف مديرية الضرائب:

المديرية هي إدارة جبائية ذات طابع مالي خدماتي تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم وفق قواعد وقوانين وتشريعات قانونية يطلق عليها القانون الجبائي، حيث تسعى إلى توفيق العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية خدمة لمصالح الدولة والمجتمع، من خلال قبض المبالغ المالية من الأشخاص المكلفين، وتوجيههم إلى أنسب السبل وأسهلها للإنجاز العملية لصالح الخزينة العمومية . (معلومات مقدمة من طرف المفتشية.)

2- الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة:

الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

3- نشأة وتعريف مفتشية الضرائب:

تأسست مفتشية الضرائب بإشبيليا سنة 1994 طبقا للمرسوم: 91-60 الصادر بتاريخ

. 1991/02/21

وتعتبر مفتشية الضرائب بإشبيليا مصلحة جبائية خارجية تابعة للمديرية الولائية للضرائب المسيلة، وكانت في السابق تعمل حسب الإختصاص فوجد مفتشية الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أما الثالثة متعلقة بالتسجيل والطابع، إلا انه في سنة 1994 ونظرا للإصلاح الضريبي تم إدماج مفتشيات الضرائب لبعضها البعض والتي تحتوي على أربعة (04) مصالح: (معلومات مقدمة من طرف المفتشية).

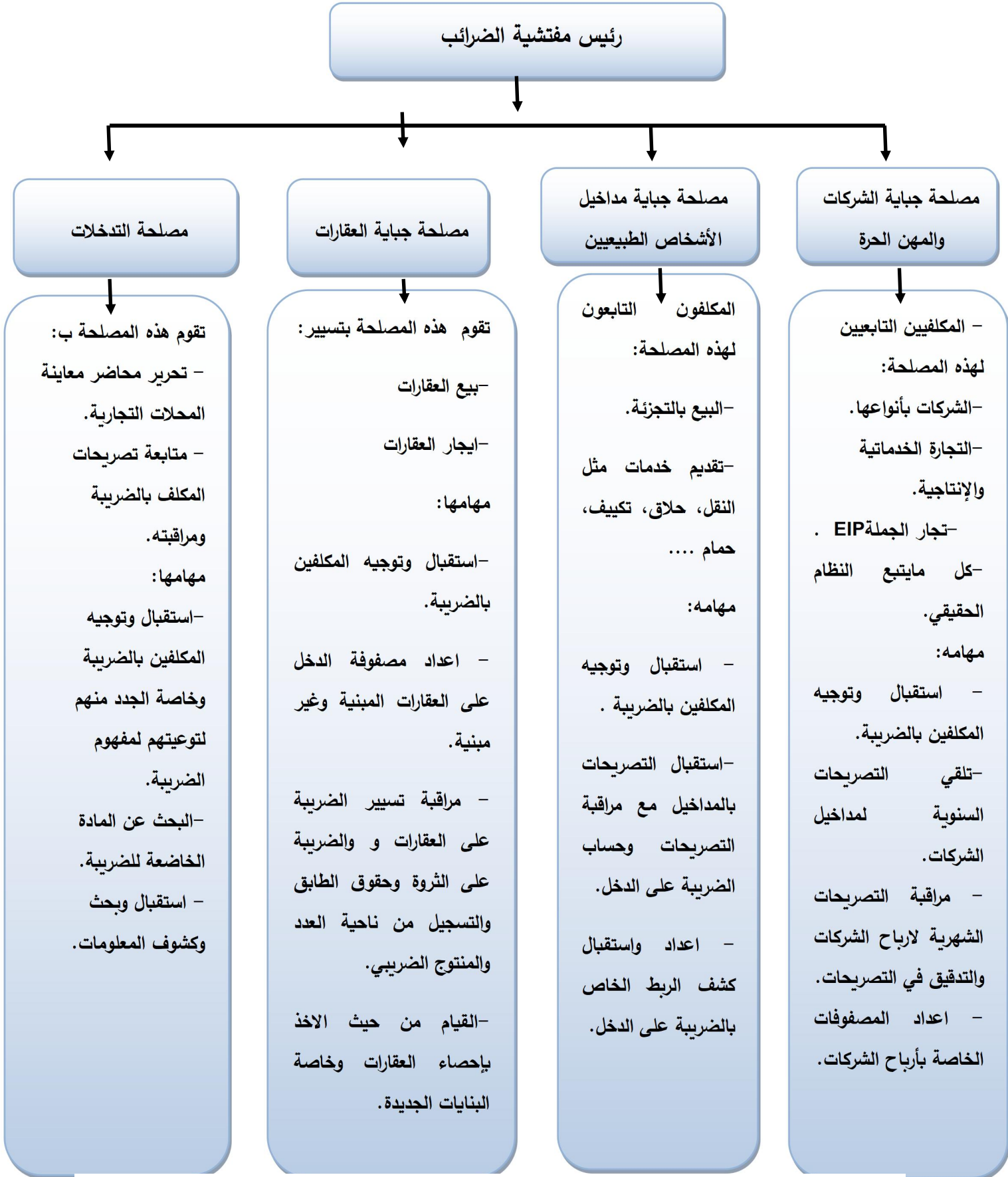
- مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين.

- مصلحة جباية العقارات.
- مصلحة جباية الشركات والمهن الحرة.
- مصلحة جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين.
- مصلحة جباية العقارات.
- مصلحة التدخلات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب بإشبيليا

يمكن تصور الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب على النحو التالي:

الشكل رقم (04): يوضح مفتشية الضرائب بإشبيليا (المسيلة)



المصدر: مفتشية الضرائب بإشبيليا (المسيلة)

المطلب الثالث: أهداف مفتشية الضرائب

- تزويد الخزينة العمومية بالأموال.
- حفظ الأموال وضبط حساباتها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة المالية.
- مراقبة المفتشية العامة للمالية والتسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمديرية الضرائب ومفتشية اشبيليا لسنوات 2019-2022

تعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق مراجعة للوثائق لضمان مطابقتها للمعايير والمتطلبات المحددة وتشمل ضمان النزاهة والموثوقية للمعلومات وحماية الخصوصية والسرية، وتعزيز النظام والتنظيم في إدارة الوثائق.

المطلب الاول: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق (CSP) على مستوى المديرية للسنوات من 2019 الى 2022.

إن نتائج الرقابة المستخلصة تتعلق بالرقابة على الوثائق التي تمت على مستوى مكاتب مفتشيات الضرائب المنتشرة عبر اقليم الولاية والتابعة لمديرية الضرائب المسيلة من خلال ما هو مدرج في الجدول التالي:

جدول رقم (2): نتائج الرقابة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم (CSP) : (من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من SDOF).

بالتقريب 1000

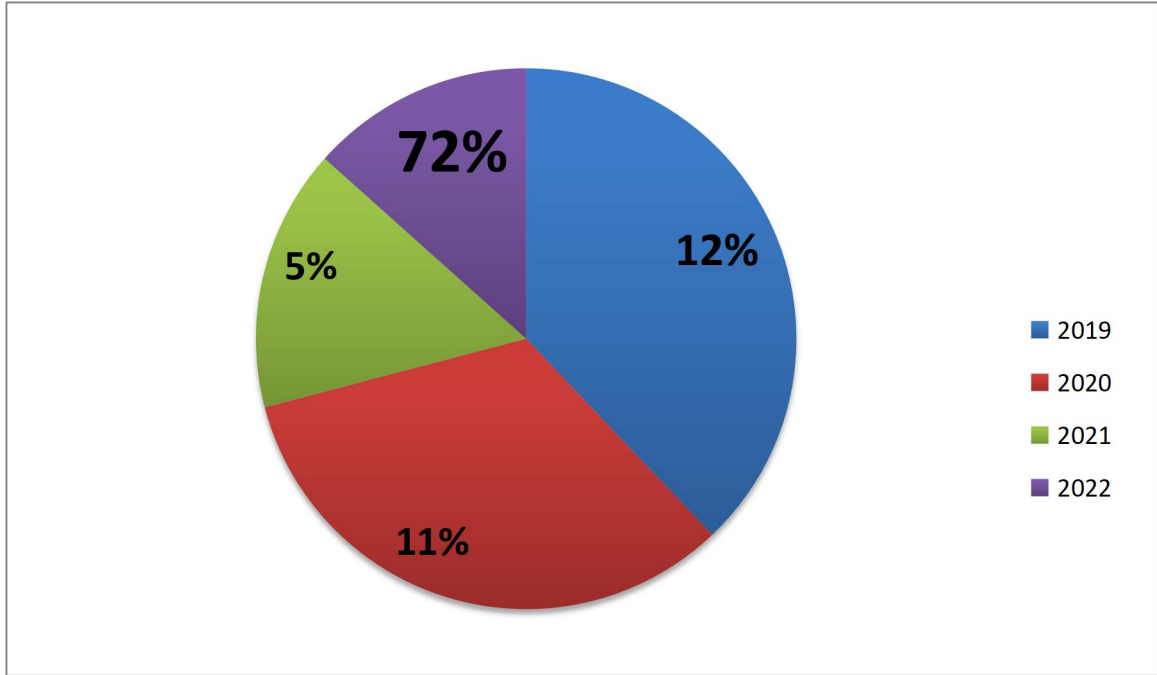
2022	2021	2020	2019	السنوات البيان
7636	7030	5831	4340	عدد المكلفين نظام حقيقي
554	597	1042	891	عدد الملفات التي خضعت للرقابة (CSP)
%7.25	%8.49	%17.87	%20.52	نسبة التغطية
365399,081	179072,104	426705,094	302864,22	الحصيلة الاجمالية للرقابة (CSP)

مما يمكن إستخلاصه من الجدول التالي مايلي:

- ارتفاع عدد المكلفين المدرجين ضمن نظام الربح الحقيقي من سنة لآخرى.

- انخفاض نسبة التغطية للملفات المراقبة من سنة لآخرى من 20.52% و 7.27% والنسبة المطلوبة لخضوع المكلف مرة واحدة على الاقل في فترة غير متقدمة ومن ثم الخضوع كل الملفات هي 20% على الاقل، والملاحظة وجود عدد معتبر من المكلفين خارج تغطية الرقابة للسنوات 2020 و 2021 و 2022 ولعل من بين أهم الاسباب يعود للتدابير المتعلقة بمكافحة وباء كورونا وانتشاره والتي اتسمت بالغلاق ودخول جزء من المواطنين في عطل إستثنائية.

الشكل رقم (5): تمثل نسبة الرقابة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم



الفصل الثاني — دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب " اشبيليا " المسيلة

المطلب الثاني: تحليل النتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب إشبيليا خلال الفترة الممتدة من 2019 الى 2022

جدول رقم(03): النتائج الرقابة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم بمفتشية الضرائب إشبيليا خلال الفترة الممتدة من 2019 الى 2022

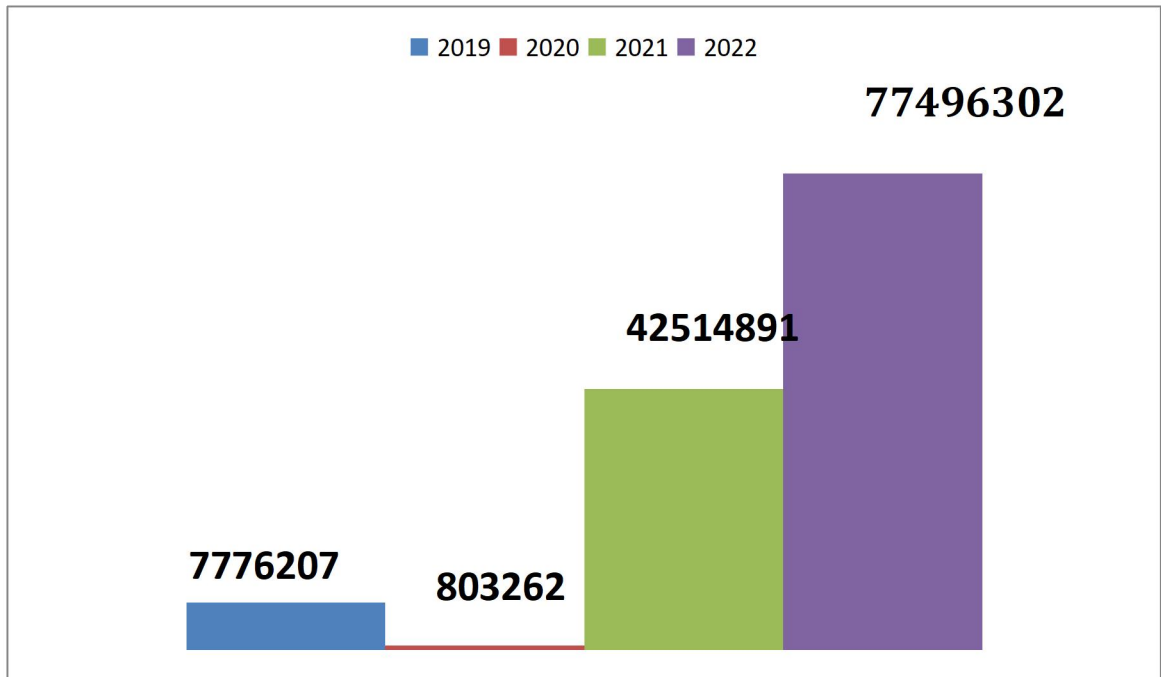
	عدد الملفات المبرمجة	عدد الملفات المراقبة	نسبة الانجاز	مبلغ الحقوق	
2019	111	111	%100	TVA	3113264
				TAP	3854177
				IBS	428676
				IRG	380091
				المجموع	7775207
2020	93	93	%100	TVA	184893
				TAP	437924
				IBS	-
				IRG	180445
				المجموع	803262
2021	163	163	%100	TVA	17946258
				TAP	3164258
				IBS	9895167
				IRG	11509208
				المجموع	42514891
2022	129	129	%100	TVA	48275759
				TAP	10034723
				IBS	15377463
				IRG	3808357
				المجموع	77496302

الفصل الثاني — دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب " اشبيليا " المسيلة

نستنتج من الجدول ان مبلغ الحقوق يتغير من سنة للأخرى تماشيا مع عدد الملفات المبرمجة ففي سنة 2019 كانت 7776207 دج، وتغير بالنقصان في سنة 2020 الى 803262 وذلك نظرا للقيود المترتبة عن تفشي فيروس كورونا واجراءات مكافحته.

أما في سنة 2021 و2022 أستمرت بالارتفاع نتيجة لبداية التأقلم مع هذه الاجراءات.

الشكل رقم (6): يوضح تغيرات مبلغ الحقوق في السنوات 2019، 2020، 2021، 2022



المصدر: هي اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الممنوحة من طرف مفتشية الضرائب.

المبحث الثالث: دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق لمفتشية الضرائب

تتمتع الإدارة الجبائية بصلاحيات رقابة تصريحات المكلفين من خلال عمليات المراقبة بصفة دورية قصد التأكد من صحة هذه التصريحات وعند الانقضاء : القيام بالتصحيحات اللازمة وتطبيق الغرامات والعقوبات المحددة قانونا.

المطلب الأول: الحالة الأولى (نشاط صيدلة) مؤشر الإخضاع "دراسة الأعباء"

من بين مؤشرات الإخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق مؤشر دراسة الأعباء وسنقوم في هذا المطلب بالتطرق لهذا المؤشر .

1- مضمون المراسلة ، بتاريخ 22-11-2023

بعد الاطلاع عن الملف الجبائي وتفحصه و بعد مراقبة التصريحات الشهرية G50 لسنة 2021 وطبقا لنص المادة من قانون الإجراءات الجبائية طلب تبرير حساب.

- الأعباء العملياتية الأخرى بقيمة 410893 دج

- تبرير حساب الخدمات الخارجية الأخرى بقيمة 791831 دج

- تبرير مصاريف النقل بقيمة 71376 دج

2- الرد على المراسلة من طرف المكلف، بتاريخ 29-03-2023

قام المكلف بالرد على طلب المعلومات المرسله إليه من طرف المصالحة والمتضمنة ما

يلي:

ردا على طلبكم هذا أقدم لكم أوثائق التالية:

-دفتر الاستاذ لرقم الحساب 2020

-جدول الاهتلاكات لسنة 2020

-جدول تفصيلي لرقم الأعمال المقبوض من طرف CNAS لسنة 2020 يوضح الفرق بين رقم

الاعمال المحقق والمقبوض مع CNAS

3- دراسة التبريرات المقدمة من طرف المكلف

بعد دراسة إجابتم على الاستفسار المرسل إليكم في 22-01-2023 وطبقا للمادة 19

من قانون الإجراءات الجبائية تبين ما يلي سنة 2020.

تم إدراج ملفكم الجبائي ضمن مراقبة دورية وطبقا للمواد 104 و 169 مم قانون الضرائب والرسوم المماثلة لتحديد الربح الجبائي والتكاليف الواجب خصمها تم تبرير مصاريف الأعباء العملياتية الأخرى بقيمة 410893 دج و حساب خدمات أخرى بقيمة 791831 دج وتم رفض مصاريف النقل بقيمة 410893 دج وحساب خدمات أخرى بقيمة 791831 دج وتم رفض مصاريف النقل بقيمة 71376 دج لعدم تبريرها.

4- ادراج المكلف الرقابة الجبائية من الوثائق.

بعد قيام المصلحة بدراسة التبريرات المقدمة من طرف المكلف لم تكن هذه التبريرات مقنعة

ولذلك تم إدراج ملف المكلف ضمن مراقبة دورية على الوثائق.

4-1- ارسال اشعار بالرقابة الجبائية على الوثائق

- تم ارسال اشعار بالتسوية بواسطة اشعار بالاستلام مصلحة البريد الجزائري.

- بعد انقضاء مدة 30 يوم ولعدم رد المكلف تم اصدار الجدول الفردي بقيمة التسوية

المقترحة في الاشعار بالتسوية الاولى وارسال اشعار بالتسوية النهائي لنفس قيمة الحقوق

المقترحة بالتسوية الاولى

4-2- تعديل النتيجة المالية

- النتيجة المالية المصرح بها: 3185010 دج.
- الاعباء غير المبررة: 71376 دج.
- النتيجة المالية المعدلة: 3256386 دج.

4-3- اقتراح التسوية

تطبيق للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مع تطبيق المادة 193 الفقرة 1 تم اقتراح التسوية كمايلي:

الجدول رقم (04): نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق السنة 2023

982754	النتيجة المصرح بها
1007735	النتيجة الجبائية المعدلة
24981	الفارق
2498	العقوبة 10%
27479	المجموع

المطلب الثاني: الحالة الثانية (نشاط تجارة بالجملة) مؤشر الاخضاع (مشتريات غير مصرح بها)

وفي هذا المطلب سيتم التطرق لاهم الاجراءات المتخذة في مؤشر المشتريات غير المصرح بها

1-مضمون المراسلة

بعد الاطلاع على الملف الجبائي وتفحصه وبعد مراقبة التصريحات الشهرية G50 لسنة 2022، كشف استرداد الرسم على القيمة المضافة والميزانية السنوية لسنة 2022 طلب تقديم:

- فواتير الشراء مع طريقة تسديدها لسنة 2022

- فواتير البيع مع طريقة تسديدها لسنة 2022

- الكشف البنكي لسنة 2022

2- ا لرد على المراسلة من طرف المكلف: بتاريخ 29-01-2024

قام المكلف بتقديم الوثائق المطلوبة

3- دراسة التبريرات

بعد الدراسة تبين أن المكلف قام بإخفاء جزء من المشتريات ولم يتم التصريح بها على مستوى الميزانية السنوية ولم يتم بتسديد الحقوق الناتجة عليها.

- فواتير المشتريات من المورد: " ش.ذ.م.م الفردوس " بقيمة 5772216دج

- فواتير مشتريات من طرف المورد ش التضامن " سلسبيل " بقيمة 546218دج

- كشف مشتريات من المورد " ش.ذ.م.م.ذ.ش " و "الهضاب" بقيمة 1092568دج.

- مشتريات من طرف المورد ش التضامن "النصر" بقيمة 190000دج.

مجموع المشتريات المشخرجة من الفواتير المقدمة من طرق المكلف
7601002دج وبمقارنتها مع جدول حركة المخزون على مستوى الميزانية 4688176
الفرق 2912826

4- إدراج المكلف الرقابة الجبائية على الوثائق

بعد دراسة المصلحة للتبريرات المقدمة من طرف المكلف لم تكن هذه التبريرات مقنعة و
لذلك تم ادراج ملف المكلف ضمن مراقبة دورية على الوثائق.

4-1- إرسال اشعار بالرقابة الجبائية على الوثائق

تم ارسال اشعار بالتسوية من طرف المصلحة بتاريخ 29-1-2024 be يتضمن تسوية
في ما يخص نقص في التقرير السنة 2022.

4-2- تعديل رقم الأعمال والنتيجة المالية

وتطبيق الأحكام المواد 19 و 40 من قانون الاجراءات الجبائية 1 و 2 و 104 و 217
من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و 14 و 15 - 116 من قانون الرسوم على
رقم الأعمال تم اقتراح التسوية كما يلي :

- اعتماد معامل ربح خام 20% أي رقم الأعمال الخاضع

$$2912826 \times 1.20 = 3495391$$

- اعتماد معامل ربح صافي 10%

$$3495391 \times 10\% = 349539$$

3-4- نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق

4-3-1- في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي

717902	قاعدة الدخل المصرح بها
1067441	قاعدة الدخل المستخرجة
260232	معدلة IRG
155371	IRG مصرح بها
104861	الفارق
15729	العقوبة 15%
120590	المجموع

4-3-2- في ما يخص الرسم على النشاط المهني

3495391	الفارق في رقم الأعمال
2%	معدل الرسم TAP
69908	مبلغ الرسم TAP
10486	العقوبة 15%
80394	المجموع

4-3-3- في ما يخص الرسم على القيمة المضافة

3495391	الفارق في رقم الأعمال
19%	معدل الرسم TVA
664124	مبلغ الرسم TVA
166031	العقوبة 25%
830155	المجموع

4-3-4- تجميع الحقوق

المجموع	العقوبة	مبلغ الحقوق	
120590	15729	104861	IRG
80394	10486	69908	TAP
830155	166031	664124	TVA
	192246	838893	المجموع

المطلب الثالث: الحالة الثالثة (نشاط تعبئة رصيد هاتف) مؤشر الاخضاع" تحقيق مبيعات غير المصرح بها"

في هذا المطلب سيتم التطرق لمؤشر تحقيق مبيعات غير المصرح بها، و يعتبر هذا النشاط تابع النظام الضريبة الجزافية الوحيدة ولقد تمت اجراءات الرقابة الجبائية على الوثائق وفق ما يلي:

1- مضمون المراسلة: بتاريخ 22 نوفمبر 2021

قامت المصلحة بمراسلة المكلف ف .ع. لأجل تبرير المعلومات الواردة للمصلحة المتمثلة في كشوف مقبوضات مستخرجة من التدفقات المالية في الحساب الجاري البريدي المكلف بحيث :

- قيمة التدفقات المالية في الحساب الجاري البريدي لسنة 2017 بمبلغ 2106000 دج
- قيمة التدفقات المالية في الحساب الجاري البريدي لسنة 2018 بمبلغ 2823408 دج
- قيمة التدفقات المالية في الحساب الجاري البريدي لسنة 2019 بمبلغ 166256 دج

2- بعد اجراء المراسلات

وفي انقضاء الاجل ولعدم تقديم هذه التبريرات تم ارسال اشعار بالتسوية بتاريخ 29-12-2021 والتي اقترحت فيه المصلحة التسوية.

استنادا لاحكام المواد 19 و40 و192 و282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3- نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق:

ولقد ترتب عن هذه التسوية:

الجدول رقم (05): نتائج الرقابة الجبائية عن الوثائق لسنة 2017-2018-2019:

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب)

الضريبة	الاساس الخاضع	معدل الاخضاع	الحقوق	العقوبة 25%
الضريبة الجزافية الوحيدة لسنة 2017	2106000	12%	252720	63180
الضريبة الجزافية الوحيدة لسنة 2018	2823408	12%	338808	84702
الضريبة الجزافية الوحيدة لسنة 2019	16625256	12%	1995030	498757
المجموع			2586558	646639

بعد منح الاجال القانونية 30يوم للمكلف بتقديم التبريرات اللازمة في اجالها

و بعد إنقضاء الأجل القانونية ولعدم رد المكلف على الأشعار بالتسوية تم إصدار

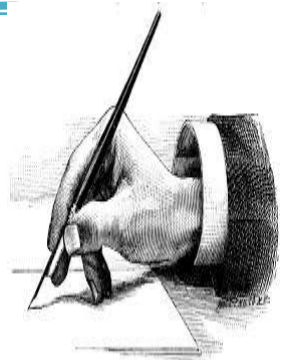
الجدول الفردي بقيمة التسوية المقترحة في الأشعار بالتسوية وارسال اشعار بالتسوية النهائي

بنفس قيمة الحقوق المقترحة بالتسوية الاولية بقيمة الجدول الفردي 3233197دج

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي أجريت في مديرية الضرائب لولاية المسيلة نستخلص أن إخضاع الملف الجبائي للرقابة الجبائية على الوثائق يتيح لنا إحدى ثلاث احتمالات فإما حفظ الملف نظرا لتطابق التصريحات وعدم وجود تجاوزات، وأما الحالة الثانية وهي اكتشاف بعض النقائص الموجودة والتي من خلالها يتم طلب التوضيحات والتبريرات اللازمة من طرف المكلف، أما الحالة الثالثة والتي بموجبها يتم اقتراح خضوع الملف للرقابة المعمقة نتيجة وجود تجاوزات خطيرة تؤكد وتؤشر لوجود تهرب ضريبي.

الخاتمة



الخاتمة

تعتبر الرقابة الجبائية نتيجة حتمية للنظام التصريحي ومن بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في مواجهة مختلف أنواع التهرب ومن أشكالها الرقابة الجبائية على الوثائق نقوم بتحليل الوضع الضريبي للمكلف بالضريبة من خلال مختلف التصريحات التي أودعها وذلك بهدف الكشف عن التناقضات .

ولإجابة على الإشكالية المطروحة ما هي أهم مؤشرات الإخضاع الرقابة الجبائية على الوثائق

أولاً : اختيار الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** التي مفادها تختلف مؤشرات الأوخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق من نشاط للآخر بمفتشية الضرائب اشبيليا.

✓ تحققت الفرضية من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في مفتشية الضرائب اشبيليا

✓ **الفرضية الثانية:** والتي مفادها و تعد الرقابة الجبائية الوسيلة القانونية لمكافحة الغش الضريبي لقد تحققت الفرضية وذلك لدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي و ضمان التزام المكلفين بالقوانين.

✓ **الفرضية الثالثة:** والتي مفادها تعد الرقابة الجبائية على الوثائق من أهم أشكال الرقابة الجبائية العامة لمعرفة مدى صدق المكلفين

✓ لقد تحققت الفرضية حيث أن النتائج المستخلصة من مختلف أشكال الرقابة الجبائية وذلك من خلال كشف النقائص وتصحيحها.

ثانياً: نتائج الدراسة

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الرقابة الجبائية في التصريحات تأخذ أشكال عديدة تختلف باختلاف الهدف او الطرق التقنية المستعملة لتقييم مدى صدق التصريحات المكتسبة من قبل المكلفين.
- تشكل الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها سواء العامة او المعمقة أداة فعالة في يد الإدارة لردع مختلف الممارسات المؤثرة على فعالية ونجاعة النظام الرقابي لسيما تلك المرتبطة بالغش و التهرب الضريبي.
- الرقابة الجبائية على الوثائق تكشف لنا العديد من الأخطاء والمخالفات التي يقع فيها المكلفين أو من يقومون بمسك محاسباتهم.

❖ نتائج دراسة الميدانية

- اختلاف القضايا المبرمجة للرقابة الجبائية على الوثائق.
- عدم تطبيق كل مؤشرات الإخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق لمفتشية الضرائب اشبيليا ميدان الدراسة و تم الإكتفاء بالمؤشرات المقدمة.

❖ ثالثاً: توصيات البحث

من خلال دراستنا لموضوع البحث والنتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- رقمنة المصالح الجبائية المكلفة بالرقابة الجبائية على الوثائق عن طريق استخدام أرضية إلكترونية أو الاتجاه نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي في اختيار القضايا.
- تبسيط القوانين وصياغتها بأسلوب واضح.
- تفعيل الحصول على المعلومات الجبائية في أسرع وقت بالتنسيق مع مختلف الهيئات والادارات المعنية.
- تكوين الاعوان تكويناً عالي المستوى لاداء هذه المهمة.

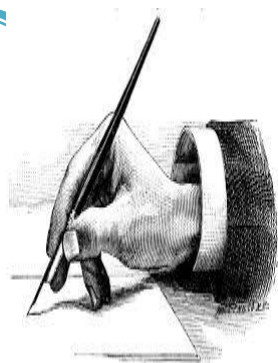
- توفير الادوات والاجهزة الكافية لتسهيل مهمة الاعوان.
- حماية الاعوان من كافة اشكال الضغط والتهديدات.

رابعاً: أفاق الدراسة

يمكن اقتراح مواضيع للدراسة لاحقاً مثل:

- تأثير الرقمنة على فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق.
- الرقابة الجبائية على الوثائق كمصدر للبرمجة.

قائمة المراجع



أولاً: الكتب

- 1- بن عمارة منصور، أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 2- حابي عبد اللطيف، جباية مؤسسة، أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022-2023.
- 3- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مطبعة سخري، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010-2011.
- 4- عيسى إسماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية ومحاسبة وفق القانون الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي SCF، المنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر
- 5- كردودي سهام، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.
- 6- نور الدين حامد السعيد، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.
- 7- ولهي بوعلام، جباية المؤسسة، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

ثانياً: لأطروحات والرسائل الجامعية

- 1- بوقلاية محي الدين ، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 2- دانون محمد لمين، الرقابة الجبائية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع قانون عام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016.
- 3- ذبيح محمد أمين، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، دراسة حالة بمديرية الضرائب التابعة للمديرية الجهوية للضرائب ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2020.
- 4- سليمان عيتز، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

- 5- عبابسة عبير، دور الرقابة على الوثائق في مكافحة التهرب الضريبي ، دراسة حالة بمفتشية الضرائب، دائرة جامعة ولاية الوادي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
- 6- قاسمي محمد، تفعيل اليات الرقابة الجبائية لحد من الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الاقتصادية 2003-2013، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014-2015.
- 7- محمد شيشي، عبد القادر حساني، تحليل عملية التحصيل الضريبي المترتب من عمليات الرقابة الجبائية وحق مؤشرات الأداء، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2018-2019.
- 8- مقلش خديجة، مغربي خديجة، دور الرعاية الجبائية في إسترجاع حقوق الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر السعيد، الجزائر، 2012-2022.
- 9- ولهي بوعلام ، بن عثمان عائشة ، وفعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة مديرية الضرائب، المسيلة خلال الفترة 2007-2015، مجلة فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية من خلال تبني النظم المحاسبي المالي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- 10- الياس قلاب نبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2010-2011.
- 11- يوسف إسلام حيرش، نجم الدين زكرياء غالم، مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي في ظل عصنة الادارة الجبائية، دراسة حالة مركز الضرائب الولاية برج بوعرييج، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2022-2023.

ثالثا: القوانين والمواد القانونية

- 1- التعليمية رقم 04 اجراءات الرقابة على الوثائق -CSP-
- 2- المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- 3- المادة 190 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- 4- المادة 21 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024.
- 5- المادة 21، الفقرة 01، المديرية العامة للضرائب وقانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024.
- 6- المادة 39 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024.
- 7- المادة 45 الى 61 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024.
- 8- المادتين 18-19، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024.

رابعاً: الملتقيات والمجلات العلمية

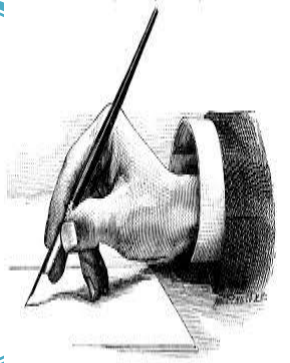
- 1- بولحبال أسماء، أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري، ملتقى وطني حوله الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015-2016.
- 2- توفيق بوليفة، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عنابة، الجزائر، 2010.
- 3- حاج قويدري الهادي ، بوشري عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على إيرادات الجباية العادية في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة أحمد درارية، ادرار، الجزائر، 2019.
- 4- سمان علي، هشام كهينة، الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6، العدد 02، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021.
- 5- عوادي مصطفى وأخرون، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، السجل 2، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.
- 6- العياشي عجلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بتطبيق على حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة عالمية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، الجزائر 2009.

- 7- منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي يومي 28-29 أكتوبر 2015، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2015.
- 8- ولهي بوعلام ، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2019.
- 9- ولهي بوعلام، نحو اطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
- 10- ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح للتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة - حالة الجزائر، الملتقى العالمي الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009

خامسا: المراجع الاجنبية

- 1- Kharrouli kamel, le courtle fixal comme un outil de lutte coutre la frouda, meimoiere de magister, ecole doctoral et de mangement, sciences commerciales, unverisite d'oran-es senia, algeria, 2010-2011.

قائمة الملاحق





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: السريب اللقب: عقيدان
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110000995038440000 والصادرة بتاريخ: 2013
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دراسة تحليل مؤشرات الاندماج للرقابة الجبائية على الوثائق
د.السة ميدانية بمفوضية الضرائب بالمسيلة - المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/05/15

الإمضاء

29 ماي 2024
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
مفوض العالمة المرئيسة
محمد ضريف



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة في:

رقم: /

إلى السيد المحترم: محمد بوزياف...
.....
.....

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

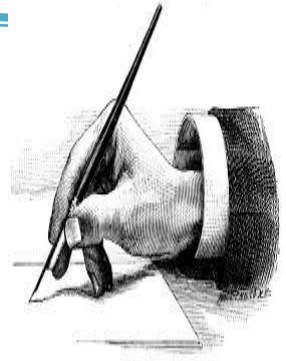
الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	بناي زاهد هفاء	110000995020840003	
2	عوضيان نسرين	110000995038440002	

عنوان البحث:
.....
.....

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
أ. د. بوزياف محمد	بوجمان لري عفاة الضرب اشيليا بيلة العدير العربي للوسائل بالجامعة التسيير بلوقرة 27 فيفري 2024	



ملخص الدراسة



الملخص

ان الرقابة الجبائية تعد وسيلة حتمية وضرورية نظرا للطبيعة النظام على كون المكلف هو من يقدم تصريح بملكاته.

ولذلك ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية:

ماهي أهم مؤشرات الاخضاع لرقابة الجبائية على الوثائق وذلك بالتطبيق على مفتشية الضرائب المسيلة-اشبيليا- وقد توصلنا الى نتائج عديدة لعل أهمها أن الرقابة الجبائية على الوثائق واحدة من أهم أشكال الرقابة الجبائية التي يجب تقييمها من حيث عدد المكلفين الخاضعين ومن حيث المردود المالي المترتب عنها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية- الرقابة الجبائية على الوثائق.

Study summary:

Fiscal control is an inevitable and necessary means due to the nature of the system on the fact that the taxpayer is the one who submits a declaration of his property.

Therefore, this study focused on the following problem:

What are the most important indicators of subjection to tax control over documents, by applying to the Inspectorate of Taxes - Seville -.

We have reached many results, perhaps the most important of which is that tax control over documents is one of the most important forms of tax control that must be evaluated in terms of the number of taxpayers subject to it and in terms of the financial return resulting from it.

Keywords: *Fiscal control - Fiscal control of documents.*